الجماعة القبطية
بين الاندماج والانعزال

http://kotob.has.it

الطبعـــة الأولى
١٤٢٦ هـ ـ أغسطس ٢٠٠٥ م

مكتبة الشروق الدولية

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسي - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩
Email: < shoroukintl @ hotmail. com >
< shoroukintl @ yahoo.com >

http://kotob.has.it

الجماعة القبطية
بين الاندماج والانعزال

د. رفيق حبيب

مكتبة الشروق الدولية

http://kotob.has.it

غلاف : محمد غزالة http://kotob.has.it

المقدمة(*)

فى اللحظات الحرجة التى تمر بها الأمة، تعصف المشكلات والأزمات بكل الجماعات الفرعية المشكِّلة لها. ولكن الجماعات الأقل عددا تستشعر أزماتها بحدة أكثر، وترى أحيانا أنها الوحيدة التى تمر بأزمة. ومع تصاعد حالة التراجع الحضارى التى تمر بها الأمة، وتزايد حدة الاستبداد السياسى لدى معظم الأنظمة العربية - ومنها النظام المصرى الحاكم - ومع تزايد الضغوط الخارجية، والأصابع الخارجية، التى تعبث بوحدة الأمة، وتحاول التدخل فى عقل الأمة ووجدانها؛ مع كل هذه المتغيرات التى شكلت مشهد الدخول فى القرن الحادى والعشرين، أصبحنا فى حالة من الاضطراب، التى قد تسبق التغيير والإصلاح، أو تسبق الوقوع الكامل فى فخ الهيمنة الخارجية، أو تسبق الفوضى الشاملة. وهى فى كل الحالات لحظة تغير تاريخى، أى مرحلة انتقالية.

وفى المراحل الانتقالية، تتزايد موجات الغضب والتوتر لدى الجماعات الأقل عددا، فالمصير يتغير، وربما تتزايد مشكلاتهم فى الغد،

(*) نشرت أجزاء من هذا الكتاب فى صحيفة الأسبوع القاهرية.

http://kotob.has.it

أو يتحقق لهم وضع أفضل. ومع تزايد الاحتقان الذى يتضخم بسبب طبيعة المرحلة الانتقالية، وتزايد الطموح للجماعة الفرعية بسبب حالة التغير الحادثة، نصبح أمام جماعة فرعية فى حالة حراك ونشاط ملحوظ، ولكنه كثيرا ما يكون نشاطا غير منظم أو عشوائيا، وأحيانا ما يكون دفعات غضب، بدلا من أن يكون تصوراً جديداً لمستقبل الأمة كلها.

والأقباط فى مرحلة مخاض، كجماعة فرعية من الجماعات الأساسية المشكِّلة للأمة العربية، بل والأمة الإسلامية كلها. ومع تجربة حاضرة فى الوعى القبطى، عانى فيها الأقباط من مشكلات خاصة بهم، ومع المعاناة من المشكلات العامة والأزمات الطاحنة التى مرت بها الأمة، والتى يدركها الأقباط أحيانا بأنها مشكلات تخصهم أيضا، أو يرون أن وقعها عليهم أكبر نظرا لحجمهم العددى؛ مع كل هذا يتفجر الاحتقان لدى الأقباط، مثل كل جماعة فرعية تشعر بأن وجودها مهدد.

ولقد أصبح السلوك القبطى فى مطلع القرن الحادى والعشرين ـ قرن التحولات التاريخية الكبرى ـ متجها للتعبير عن كل التجربة القبطية، وكأنه حالة من الغضب التاريخى التى تتجاوز اللحظة الراهنة، بل تتجاوز المشكلات الواقعية الراهنة. ولهذا أصبح موقف الأقباط أو الجماعة القبطية بكل تياراتها ـ وكذلك موقف المؤسسة الدينية القبطية ـ عاملا من العوامل المؤثرة على صورة المستقبل، ليس لمصر فقط، بل نقول لكل الأمة العربية والإسلامية. فموقف الجماعة القبطية ـ كغيرها من

الجماعات الفرعية المشكلة للأمة العربية والإسلامية، خاصة الجماعات الأقل عددا، وخاصة الجماعات التى عانت من مشكلات فى ظل الأنظمة العربية. سيكون رقما مهما ضمن صراعات الاستبداد الداخلى والهيمنة الخارجية ومشاريع الإصلاح المحلية. وبالتأكيد فإن موقف الأقباط سيؤثر على الأمة، كما سيؤثر على الأقباط. لهذا أصبح علينا أن نحاور المواقف القبطية، ونحاول معرفة دلالة ما تقدمه تلك المواقف للأقباط من حلول وتصورات، وتأثير ذلك على مستقبلنا جميعا، فاللحظة الراهنة لحظة فاصلة.

د. رفيق حبيب

يونيو ٢٠٠٥م

***

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

المشهد الأول
دلالات المشروع السياسى

الأحداث التى دارت منذ نهاية نوفمبر وخلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤، والتى عرفت بقصة وفاء قسطنطين، والتى يمكن أن نسميها بأنها أحداث طائفية، أى تخص طائفة من الأمة، تمثل واقعة هامة وفاصلة فى تاريخ التعايش بين طوائف وشرائح الأمة. ولا نستطيع القول بأنها كانت أحداثا عابرة، فهى ليست مجرد عارض منقطع الصلة بما حدث قبله وما يأتى بعده. بل نرى أن تلك الأحداث كشفت عمَّا كان قبلها، وأسست لما يأتى بعدها، فهى حادثة كاشفة، بما لهذه الكلمة من معنى. وعلينا فى مثل هذه الأحداث أن نقف ونتدبر أمرنا، فالفائدة الأساسية من الأحداث الكاشفة أنها مناسبة هامة للمراجعة والفهم. والتغاضى عن التدبر والتقييم يعنى أننا نستسلم لتوابع ما حدث ونترك الأمور تسير بحكم قوتها الذاتية دون تدخل. وهذا لا يصح إلا إذا كنا نرى ما حدث على أنه موقف إيجابى يخدم مستقبل الأقباط فى مصر،

http://kotob.has.it

ويخدم مصلحة الأمة. والحقيقة أننى أرى أن ما حدث لا يخدم مصلحة الأقباط، بل يؤثر سلبيا على موضعهم فى أمتنا، كما أنه لا يخدم مصلحة الجماعة الوطنية المصرية، ولا أمتنا العربية. كما أن ما حدث جاء فى لحظة تاريخية، تواجه فيها الأمة تحديات خارجية، تهدد كيانها، بل تهدد وجودها التاريخى نفسه.

لهذا أدعو الجميع ـ خاصة المؤسسات الأهلية، والدينية منها، وكذلك قيادات الأمة وطليعتها، وكل الحركات السياسية، والمفكرين والكتّاب ـ إلى تناول ما حدث، ودراسة معناه ودلالته، لنقيم حوارا داخليا، حول وحدة الأمة وتماسكها، وموقفها من القضايا الأساسية التى تواجهها، والتحديات التى تعصف بنا. والحقيقة أن الدعوة توجه للأقباط أولا، وللكنيسة القبطية ثانيا. فما حدث كان فى التحليل الأخير موقفا قبطيا، شعبيا وكنسيا، ولذلك فإن دلالة ما حدث تعبر عن الموقف القبطى الشعبى والمؤسسى، لا تجاه الحادث العارض، ولكن تجاه مجمل الوضع القبطى. يدفعنا لهذا، أن الموقف القبطى لم يعتبر القضية خاصة وفردية، بل اعتبرها قضية عامة، لهذا كان الموقف عاما، والغضب معلنا ورسميا. ومن هذا الموقف نستطيع أن نتعرف على أبعاد الموقف القبطى الراهن، الشعبى والكنسى.

وفى البداية علينا التأكيد بأن الموقف القبطى من قضية وفاء لا يشترط أن يكون معبرا عن كل الأقباط، أو مجمل رجال المؤسسة الكنسية،

ولكنه بالتأكيد يعبر عن جزء معتبر من الجماعة والمؤسسة القبطية. وعلينا أن نؤكد أيضا أن ما حدث يكشف عن دلالات يحتاج من تبناها لمراجعتها، ليصرح بما أراده وقصده، ولنراجع سويا، هل كانت الوسيلة مناسبة لما أراده هذا التيار القبطى، أم أن الوسيلة أرسلت إشارات خاطئة وهل الأمر يحتاج لمراجعة الموقف أم الوسيلة؟ أم أن ما حدث هو تعبير عن تيار سياسى، وأنه يعد إعلانا لمشروع أو برنامج عمل؟ وفى كل الأحوال، فإن أى تيار من حقه أن يعلن برنامجه، ومن حق كل تيارات الأمة أن تناقشه وتعلن رأيها، وعلينا جميعا فى النهاية أن نحتكم لصالح الأمة.

***

(١)

الواقعة تمثلت فى تحول قبطية من المسيحية إلى الإسلام، وهو قرار فردى، أى صدر من فرد، ولم يكن قرارا جماعيا أو مؤسسيا، أى لم يصدر من جماعة من الأفراد أو من أعضاء مؤسسة ما. وهذا القرار الفردى لم يكن نتيجة لعمل منظم من جماعة أو مؤسسة تقف خلف هذا القرار، بأن تكون الجهة التى عملت على صدوره، والتى دفعت بالقرار إلى حيز التنفيذ. نقصد من ذلك أن الشأن فردى، مهما كانت تفسيراتنا لأسبابه ودوافعه، وأيا كانت تفصيلات القصة التى رويت فى المحاضر الرسمية، أو تلك التى تداولها الأقباط. ولكن الموقف القبطى من هذا

http://kotob.has.it

الحدث الفردى كان موقفا جماعيا ومؤسسيا، وتلك واحدة من الدلالات الهامة التى يجب ألاَّ تغيب عنا. فلم ينظر الأقباط ولا المؤسسة الكنسية لوفاء بوصفها إنسانا مسيحيا مصريا له حقوق، أى فرد مصرى آخر، بل نظر لها بوصفها قبطية تنتمى للكنيسة الأرثوذكسية، وزوجة كاهن ينتمى وظيفيا للكنيسة ويعتبر عاملا بالمؤسسة الكنسية. ولهذا أصبحت وفاء عضوا فى مؤسسة، شأنها يخص المؤسسة، وما يحدث منها أو لها يؤثر على المؤسسة الكنسية. وبالتالى نظر لهذا الأمر بوصفه مؤثرا على عموم قبط مصر، فالمؤسسة الكنسية هى رمز للأقباط.

الحقيقة أن هذه الصورة توضح أن أقباط مصر توحد وجودهم العام مع وجودهم الدينى. فكل فرد له وجود سياسى واجتماعى ومهنى وأسرى ودينى فى نفس الوقت. وكل جانب من هذه الجوانب يؤدى إلى دور من الأدوار التى يمارسها الفرد فى حياته. ولا تكتمل الحياة فى صورتها الطبيعية إلا من خلال تعدد الأدوار والجوانب. والحاصل غالبا أن بعض هذه الأدوار يكون أكثر أهمية من غيره، ولكن مجمل هوية الفرد وانتماءاته تتحدد من خلال قدر من التوازن والتنوع بين أدواره. وما حدث عبر الربع الأخير من القرن الماضى، وكشفت عنه العديد من الأحداث الهامة، والتى تم تجاوز دلالاتها أحيانا، أن الوزن النسبى لانتماء القبطى إلى المؤسسة الكنسية تزايد لدرجة جعل هذا الانتماء هو الغالب على غيره من الانتماءات والأدوار.

ونظن أن هذا التوحد مع المؤسسة الكنسية هو الذى أدى إلى الترابط

بين الفرد والمؤسسة ـ بوصفه عضوا فيها وجزءا منها ـ وبالتالى أصبحت المؤسسة نفسها ـ تتأثر بما يحدث لأى فرد فيها، كما يتأثر الفرد بما يحدث للمؤسسة. ومعنى هذا أن خروج وفاء من المسيحية للإسلام تم إدراكه بوصفه خروجا من الجماعة والمؤسسة، وربما خروجا عليها أيضا. وأصبح الشائع من الآراء والتفسيرات ـ وحتى الشائعات بين الأقباط ـ يعبر عن رفض كامل للحادث. أى أن الجميع لجأ إلى الإنكار، كوسيلة للخلاص من الموقف، والتأكيد على وحدة الجماعة وتماسكها، وكذلك التأكيد على قوة المؤسسة وتماسكها. وأيا كانت الحقائق، فإن ردود الفعل لدى المؤسسة والجماعة كانت تؤكد أن خروج وفاء الإرادى غير جائز ولا ممكن ولا محتمل، وهو أمر يتنافى مع طبائع الأشياء. لأن خروج فرد من دين لآخر ممكن ومحتمل، وهو جائز طبقا لحرية العقيدة، التى تحمى الجميع، وتصون عقائد الأمة.

ستظل الكنيسة هى مؤسسة المسيحية المصرية، وسيظل الانتماء لها عنوانا لتدين أقباط مصر، وسيظل الدفاع عنها جزءا من تدين أقباط مصر؛ ولكن هل الكنيسة هى مؤسسة الأقباط، أو المؤسسة القبطية وهل الانتماء لها انتماء جامع مانع؟ أو هو الانتماء الوجودى الأساسى؟ أى الانتماء الذى يحتوى الأقباط ومجمل حياتهم، لا الحياة الدينية فقط؟ نعم.. أظن أن هذا ما حدث بالفعل. فالمؤسسة الكنسية أصبحت مؤسسة أقباط مصر. ولهذا تشكّل للأقباط وضعا جديدا، بأن أصبح لهم

http://kotob.has.it

وجود اجتماعى له تميز وحدود. إن أهم ما فى هذا الأمر أن الأقباط ليس لهم موقع جغرافى، ورغم أن انتشارهم يختلف نسبيا من مكان لآخر، إلا أن التوحد المؤسسى - والتوحد مع المؤسسة - جعل لهم حدودا وكيانا. وهو ما يؤثر سلبا على الامتزاج والاندماج داخل الجماعة الوطنية.

***

(٢)

إن مطالبة الكنسية من الدولة بتسليم وفاء لها دلالة هامة. فهى مواطنة مصرية، تقع تحت حماية الدولة المصرية، وتتحدد حقوقها من خلال القانون المصرى. ومع هذا فإن الكنسية طالبت الدولة بتسليمها. وأيا كانت وقائع إسلام وفاء، أو الأسباب والمبررات، ففى كل الاحتمالات لا يوجد احتمال واحد يفهم معه دلالة تسليم وفاء للمؤسسة الكنسية. (والتسليم عادة يكون لشخص أخطأ، وترى جهة التحقيق أنه يمكن إعفاؤه من العقاب لحداثة سنه، وبالتالى يتم تسليمه لولى الأمر). وبالفعل هذا ما حدث، ولكن حسب رؤية الكنيسة والجماعة القبطية، وموافقة الدولة. هنا تأكد أن المؤسسة والجماعة ترى أن الخروج منها لا يجوز بدون موافقتها، كما تأكد هنا أن الكنيسة ترى أنها صاحبة الولاية على الأقباط - بل نقول أن الأقباط، أو بعضهم - يرون أن الكنيسة هى صاحبة الولاية عليهم. وكأن القبطى بهذا المعنى ينتمى للكنسية، والكنيسة تنتمى بدورها للدولة. أى أن القبطى الفرد ينتمى للدولة من

خلال وسيط وهو الكنيسة. والبعض قد يتساءل عن سبب هذا التوجه، فهل هو نتاج مواقف المؤسسة الكنسية، أم نتاج مواقف القيادة الكنسية، أم أنه اختيار شعبى؟ وأنا أرى أن هذا الموقف لا يمكن أن يكون أو أن يحدث إلا كاختيار شعبى، لأن الانتماء للمؤسسة الكنسية انتماء طوعى، وتحول هذا الانتماء من المجال الدينى ليكون الانتماء الأساسى أو الوحيد، ليس إلا عملا طوعيا. مما يؤكد أن هذا الانتماء ناتج من تراجع حالة الاندماج فى الجماعة الوطنية، وأن الجماعة الفرعية أصبحت الملاذ الآمن، وبالتالى أصبحت الكنيسة هى المؤسسة التى تحقق الملاذ الآمن لأقباط مصر.

هنا يتشكل مشروع سياسى، اتضح فى الممارسة السياسية للأقباط والكنيسة فى قضية وفاء. فالمظاهرات واعتكاف القيادة الدينية كان فعلا سياسيا، وممارسة سياسية، للحفاظ على كيان المؤسسة والجماعة القبطية مما اعتبر خروجا عليها. ورغم أن هذا الخروج حدث فى داخل إطار الجماعة الوطنية، وداخل إطار القانون المصرى والدستور المصرى، ولم يكن خروجا على النظام العام، إلا أن المؤسسة الكنسية اعتبرته خروجا عليها ومنها، يؤثر سلبا على الكنيسة والأقباط. ولذلك رأت الكنيسة أن على الدولة أن تمنع أى خروج على الكنيسة أو منها، واستجابت الدولة، لتعطى شرعية لولاية الكنيسة على أقباط مصر.

***

http://kotob.has.it

(٣)

إن بعض الهتافات التى طالبت بالتدخل الخارجى - والتى حدثت من قبل فى عام ٢٠٠١ فى أزمة جريدة النبأ، وحدثت قبلها فى صعيد مصر فى أزمة الكشح - ليست هى الدليل الوحيد على بروز عامل التدخل الخارجى كعنصر أساسى فى مشروع تيار قبطى - يعتمد على فكرة المؤسسة القبطية أو مؤسسة الأقباط كإطار جامع للجماعة القبطية، يميزها ويرسم لها حدودا مؤسسية. فما حدث فى قضية وفاء كان تحديا صريحا لولاية الدولة القانونية والدستورية. فإذا صدق إسلام وفاء، فقد تم كسر هيبة الدولة أمام رعاياها، وأكثر من هذا تكون قد منعت إسلام أحد رعاياها، وأصبحت أمام خروج شرعى، له تبعات خطيرة. وحتى إذا لم يصدق إسلام وفاء، فتكون الدولة قد اعترفت بوجود ولاية للكنيسة على أقباط مصر، أى اعترفت بمشروعية مؤسسة الأقباط، وأعطت شرعية لتمثيل الكنيسة للجماعة القبطية. إن حجم التحدى لسلطة الدولة، وفرض مطالب عليها، يجعلنا نرى أن الضغوط الدولية كانت حاضرة، وأن مسألة حماية الأقليات كسياسة غربية وأمريكية كانت سببا أساسيا فيما جرى. ومعنى هذا، أن الفعل السياسى الاعتراضى، والمطالب بتسليم وفاء للكنيسة كان يرتكن ضمنا لعامل التدخل الخارجى، مما مكنه من فرض أوضاع غير قانونية على الدولة، وجعل مسلك الدولة خارج إطار القانون، وليس له شرعية.

***

http://kotob.has.it

(٤)

فى هذه القضية لم تلجأ الكنيسة إلى القضاء، ولم تلجأ إلى المؤسسات الأهلية. ولم تلجأ الدولة إلى القضاء ولم تلجأ أيضا إلى الرأى العام. ونفهم من ذلك أن الكنيسة رأت أن الدولة هى المطالبة بتحقيق مطالبها، وأن رفض هذه المطالب يسمح لها بالاحتجاج على الدولة وعلى الأغلبية، واختلط الاحتجاج على الدولة بالاحتجاج على عامة المسلمين. والحقيقة أن هذا الموقف - إن صح كاستدلال - يعنى أن الدولة تمثل المسلمين وهى مسئولة عن أفعالهم، وأن التعدى الذى ترى الكنيسة أنها تعرضت له جاء من مسلمين أو من الدولة أو أحد أجهزتها، وفى كل الأحوال يكون الاحتجاج ضد الدولة والأغلبية. فلم يكن هناك تمييز بين الدولة والأغلبية فى معظم حالات الاحتجاج القبطى. ففى أزمة النبأ كانت المشكلة نابعة من مؤسسة صحفية، وفى أزمة الكشح كان الطرف الثانى بعض المسلمين، وفى كل الأحوال كان للاحتجاج منهج يجعل الدولة مسئولة عن تصرفاتها وتصرفات المسلمين تجاه الأقباط، وهى مسئولة أمام الكنيسة المعبرة عن الجماعة القبطية.

إن هذه الصورة تجعل الجماعة الوطنية مشكَّلة من جماعة مسلمة تعبر عن نفسها فى مختلف المؤسسات، وتدخل فى إطار الدولة فى النهاية، والجماعة القبطية تعبر عنها الكنيسة، وتدخل فى إطار الدولة بعد ذلك، مما يعنى أننا بصدد مشروع سياسى قبطى، يجعل الأوضاع القانونية

http://kotob.has.it

والدستورية والولايات تختلف بين المسلمين والمسيحيين فى مصر. بأن يكون للمسلم إطار انتماء قانونى مختلف عن القبطى، حيث يكون للأخير مستويان للانتماء، للكنيسة أولا ثم الدولة.

(٥)

إن حادثة وفاء قسطنطين فى رأينا ـ أعلنت عن مشروع سياسى لتيار قبطى ما، نراه تيارا معتبرا ومؤثرا، ولا نريد الدخول فى سجال حول حجمه. وهذا التيار يهدف فى نهاية الأمر لتأسيس خصوصية سياسية للأقباط فى مواجهة الأغلبية، تحت حماية دولية. والحقيقة أن هذه الفكرة أو هذا التوجه ظهر فى مراحل كثيرة، وكان دائما أقل من أن يكون مؤثرا ومعتبرا بالدرجة التى ظهر عليها الآن. وفى بعض الأحيان ظهرت أفكار حول الدولة القبطية، ولم تكن أكثر من تصورات غير واقعية. ولكن تبلور المؤسسة الجامعة، كمشروع سياسى يحصر الأقباط فى انتمائهم الدينى والكنسى، يبدو لنا الآن وكأنه صياغة نابعة من تصور عن الملاذ الآمن. وعليه تصبح المسألة القبطية هى المطالب القبطية التى تعبر عنها مؤسسة الأقباط تجاه الدولة. ويتقلص بذلك التواجد القبطى الفاعل خارج هذه الدائرة.

تلك كانت قراءة لحدث هام، ومحاولة لفهم توجهات تولد هنا وهناك، ولا نستطيع أن نحمِّل مسئولية هذه التوجهات للمؤسسة

http://kotob.has.it

الكنسية أو مجموع أقباط مصر، ولكن مسئوليتها تقع على البعض، هنا وهناك. وهذا المشروع عليه العديد من التحفظات، ولكن الأهم أنه مشروع يخرج الأقباط من إطار الاندماج الحياتى النضالى داخل الجماعة الوطنية. إن الملاذ الآمن لأقباط مصر هو نضالهم المشترك مع أبناء أمتهم من أجل مواجهة كل أزمات الأمة، ومنها أى مشكلات للأقباط، ومواجهة كل تحديات الخارج، وتدخلات الخارج، فهى فى التحليل الأخير تدخلات ضد الأمة كلها، والأقباط جزء منها. إن كل المشروعات التى تعزل الحالة القبطية عن الحالة المصرية العامة تضر بالأمة كلها، ولكنها تضر بالأقباط قبل الجميع، لذلك فإن المراجعة فضيلة. وعلينا أن نعرف لماذا بحث الأقباط عن ملاذ آمن، ولماذا لا يكون توحدهم مع الأمة هو ملاذهم الآمن. فالعودة إلى الأمة الواحدة كملاذ آمن لكل أبناء الأمة هى مسئولية كل أبناء الأمة.

* * *

هل صدر قرار كنسى بإبعاد وفاء وماري؟

يتردد فى الأوساط القبطية أن القيادة الكنسية اتخذت قرارا بسفر وفاء قسطنطين وعائلتها، وكذلك مارى عبد الله وعائلتها إلى خارج مصر. ويفهم من هذا أنه سيتم ترتيب سفر العائلتين إلى أحد البلاد التى توجد بها جالية قبطية، وغالبا دولة غربية. ونتصور أن الترتيبات سوف تركز على سبل معيشة العائلتين فى الخارج، كما سيتم ترتيب كيفية رعاية

http://kotob.has.it

السيدتين على وجه الخصوص. ويشمل ذلك ضمنا ترتيب كيفية متابعة أمر وفاء ومارى، حتى لا يكون خروجهم من مصر سببا فى وصولهم إلى وسائل الإعلام، والهروب من أى متابعة أو رقابة، مما يتيح لهما اتخاذ أى مواقف أو قرارات خاصة دون موافقة القيادة الكنسية. وعندها يمكن أن تروى القصة من أصحابها، ونسمع ردا على تصريحات الكنيسة. ويشمل هذا احتمال أن يكون قرار إحداهن بإشهار الإسلام فى الخارج.

وفكرة الإبعاد - إن صحت، أو إن نفذت - ليست حلا فى تصورى، بقدر ما هى تعبير عن المأزق الذى وضعت القيادة الكنسية نفسها فيه. فما حدث حتى الآن ليس كل فصول القصة، بل جزء منها، وهو الجزء الذى حددت القيادة الكنسية كيفية إدارته، وحددت بالتالى نتائجه. فوفاء ومارى فى الدير الآن، فلا نعتقد أن الإبعاد تم، وأسرتيهما فى الدير أيضا حسبما يتردد. وتلك النتيجة هى من صنع القرار الإدارى الكنسى. والقيادة الكنسية الآن تحاول إغلاق الملف عند هذا الحد، ولكن بقاءهما فى الدير إلى الأبد ليس أمرا معقولا أو ممكنا. والحل لن يكون فى عودة كل أسرة إلى منزلها، فلا أحد يعرف ما سيحدث مع الصحافة والإعلام والجيران، وربما الناس فى الشارع. ولذلك أصبح الحل المقترح أن يكون الإبعاد لخارج مصر على أساس عدم احتمال تتبع أحد لهما، أى محاولة قفل الموضوع دون أن تتم أى مواجهة مع السيدتين، من الصحافة أو الناس. وكأن المطلوب هو إغلاق الملف، وكأن شيئا لم يكن.

والحاصل أننا فى مأزق الآن، وربما نكون جميعا فى مأزق، وأعنى المؤسسة الكنسية والدولة والمؤسسة الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدنى، والأقباط والمسلمين. وسر المأزق ليس فى أهمية الحالة الفردية، أى حالة وفاء ومارى، بل فى تحويل هذه الحالة إلى حالة عامة، تمس جميع الأطراف. وما حدث فى الواقع أن الحالة الفردية تحولت إلى موقف قبطى عام، أدخل الدولة والمسلمين بما أصابهم من احتجاج. وموقف الدولة أدى إلى مأزق جديد بين الدولة والمسلمين. والمشكلة فى كيفية الخروج من هذا الموقف دون أن تصيبنا توابعه، وتلحق الضرر بقيم العيش المشترك. أو تؤدى تلك التوابع إلى تعقيد العلاقة بين الدولة والكنيسة، وخلق حالة من العلاقات غير المنظمة، والتى لا تحددها قواعد متفق عليها بين كل الأطراف. لهذا علينا تبين الأبعاد الحقيقية للمأزق.

فماذا يحدث فى الدير؟

القصة الشائعة بين الأقباط، وفى أروقة الكنائس، تدور حول وجود خلافات عائلية بين السيدة وفاء وزوجها، وبين السيدة مارى وزوجها. ويقال إن السيدة وفاء لجأت إلى القيادات الكنسية لتحل لها مشكلتها مع زوجها، فقيل لها أن تصبر وتتحمل، فزوجها كاهن. ويروى أن السيدة وفاء أخذت موقفا من زوجها والقيادات الكنسية، ولذلك رأت الخروج عليهم ومنهم، ورأت أن طريق الخروج هو بإشهار الإسلام. وتلك

http://kotob.has.it

القصة التى تروى بصورة مشابهة عن السيدة مارى، تؤكد أن الخلافات العائلية هى السبب فى رغبة كل منهما للتحول عن المسيحية للإسلام. ويلاحظ هنا أن القيادات الكنسية لم يكن لها دور إيجابى، رغم اللجوء لها، على الأقل فى حالة السيدة وفاء. والمقصود هنا يؤدى للاعتقاد بأن الرغبة فى التحول للإسلام تواكبت مع موقف احتجاج على الكنيسة والقيادات الكنسية، خاصة وأن زوجيهما من رجال الدين، فاللجوء للقيادات الكنسية كان ليس لصفتها الدينية فحسب، بل لمسئوليتها الإدارية عن رجال المؤسسة الكنسية.

ولا نقصد من ذلك تحديد السبب الذى دفع وفاء ومارى لإشهار الإسلام، ولن نحاول البحث فيمن فيهما أشهر الإسلام فعلا ومن فكر فقط. ولكننا نكتفى هنا بأن تأكيدات القيادات الكنسية، ورواية الأقباط، تؤكد أن هناك خلافا أو انفصالا أو عدم توافق زواجى فى الحالتين. ونعلم من الشائع أن هناك خلافا بين السيدتين وقيادات كنسية، وكان ذلك سابقا لترك المنزل. والآن نسمع أن السيدتين فى الدير، وتحت رعاية القيادات الكنسية، ومع كلٍّ منهما أسرتها، الزوج والأولاد.

ومن المتوقع والشائع أيضا أن ما تم كان فيه إكراه لشخص، بأن سُلِّم لمن احتج عليه. ومن هنا بدأ المأزق؛ لأن خروج وفاء لتروى قصتها للصحافة قد يسبب إحراجا للقيادة الكنسية. وإذا أكدت فى روايتها إشهارها للإسلام، أو جددت رغبتها فى إشهار الإسلام، أو أعلنت عن

موقف قيادات الكنيسة من مشكلاتها مع زوجها الكاهن، أو روت ما حدث معها منذ استلمتها الكنيسة؛ فى كل هذه الحالات ستكون بعض القيادات الكنسية فى مأزق، وربما الأقباط والمؤسسة الكنسية أيضا. لذلك فمن المعلوم أن هناك اتفاقا على أهمية عدم ظهور السيدة وفاء للصحافة. ويتردد أنها ما زالت تريد البوح والمواجهة، أيّا كان فحوى ما تريد البوح به.

قرار الإبعاد

أرأيتم معى ما هو المأزق؟ فالإكراه للعودة للمسيحية - إن حدث - أمر مرفوض، والإكراه على البقاء داخل الدير وتحت رعاية رجال الدين أمر مرفوض فى حد ذاته. فإذا اكتملت القصة بالإكراه على الرحيل خارج مصر، أى الإبعاد، فالمأزق يصير أصعب. فقرار الإبعاد ليس من سلطة الدولة، ولا من سلطة الأجهزة القضائية، إلا فى حالة الأجانب. والإبعاد للمصرى يكون بالنفى، وهو ممارسة خارج القانون، فكيف يمكن تمرير قرار الإبعاد؟ وقد يقول البعض إن الإبعاد لم يتم، وأن قرارا بهذا الشأن لم يتخذ، أو أن فكرة الإبعاد مستبعدة؛ وفى كل هذه الحالات تكون قصة القرار مجرد إشاعة، وهو خير على أى حال، أو يكون القرار اتُّخذ بالفعل وسيتم التراجع عنه، وهو خير على أى حال؛ أما أن يقال لنا بعدَ الرحيل والإبعاد إن السيدتين اتخذتا قرار الهجرة الاختيارى، فإن

http://kotob.has.it

الأمر هنا يكون مردودا عليه، بأن حالة البقاء فى الدير وعدم مواجهة الصحافة تثير علامات من الاستفهام، ومعظم القصص المتداولة بين الأقباط أنفسهم تؤكد على إكراه ما أو ضغط ما، قد يكون دينيا أو اجتماعيا.

ولست أعرف ماذا سيحدث بعد الهجرة، وهل سيتم إقامة العائلتين فى دير من الأديرة القبطية فى الخارج، أو يقيمان مع أسر قبطية ترعاهم. الأمر فى الواقع قد يصل بنا إلى حالة تحديد إقامة ونفى خارج البلاد، وهى كلها صور لأحداث تلحق ضررا بالغا بالمؤسسة الكنسية والأقباط، بل بالجماعة الوطنية نفسها.

الحرية هى الضحية

نخلص مما سبق، أن المشكلة الحقيقة الآن تكمن فى إعادة الحرية الشخصية لسيدتين مصريتين. تلك ببساطة الأزمة، إن القيادات الكنسية رأت فى التصرف الفردى ما يمس المؤسسة الكنسية، ورأت أن زوجة الكاهن شأن كنسى وليس لها حرية فردية كغيرها. والغريب فى الأمر أن كل ما يروى بين الأقباط يؤكد أن القيادات الكنسية كانت على علم بالمشكلات العائلية، ولكنها لم تتحرك، بل ضغطت على صاحب المشكلة أو الضحية ليتحمل فى صمت، وتحركت القيادات الكنسية عندما أصبح الأمر - فى تصورها - خروجا عليها وعلى المؤسسة. وذلك عن

الشق الاجتماعى فى المسألة، أما عن الشق الدينى، فإن ما تم كان منعا لإشهار إسلام كان سيتم، أو إسلام تم بالفعل، أو كليهما معا، فربما اختلفت حالة السيدة وفاء عن السيدة مارى. والضحية هنا هى الحرية مرة أخرى. فإذا كانت الرغبة فى تغيير الدين قد جاءت عن اقتناع بسبب ظروف اجتماعية أو رفض لواقع معاش أو رد فعل على سلبيات ما، مما يؤدى بالإنسان للبحث عن بديل جديد؛ أو كانت عن اقتناع بدون ظروف محددة؛ فهى فى كل الحالات ممارسة لحرية الاعتقاد.

والآن أى ثمن أيسر، أن يعاد حق الاختيار والقرار لسيدتين، ويسمح لهما بالخروج والتحدث مع الصحف، أم يظلا حالة متوارية وغامضة، تلقى بظلال من الشك على حدوث حالة إكراه خارج نطاق القانون! وهل فات وقت التراجع؟ ولم يعد هناك بديل عن الإبعاد؟!

***

هل الطائفية خيار استراتيجى؟

أصبح لفظ الطائفية محملا بانطباعات سلبية، ولكننا نحتاج لفهم اللفظ فى الواقع العملى. فأحداث التوتر الطائفى بين الأقباط والمسلمين تفتح ملف الطائفية، وتعيد ترديد عبارات الوحدة الوطنية، وتسترجع وقائع الفتنة الطائفية، ويبقى الأمر ملتبسا. ونسمع تعبيرات وشعارات تنادى بأننا جميعا مصريون، وأن الدين شأن فردى، وبهذا تتأرجح المواقف بين تأكيد العلاقة الجيدة بين الطوائف، أو نفى وجود الطوائف

http://kotob.has.it

أصلا . وحتى نقترب من تلك الأزمة، علينا أن نعرف حدود المعانى التى نستخدمها، ونعكس المعنى على الواقع .

الطائفة ـ فى التعريف البسيط ـ هى جماعة من الناس يجمعها أمر ما أو رابط ما، عن غيرها من الجماعات أو الطوائف . وليس شرطا أن تكون الطائفة دينية، فقد تكون مهنية، وإن كنا فى الفترة الأخيرة نتكلم عن طائفة الأقباط، ولا نتكلم عن الطوائف المهنية، أى أننا ربطنا معنى الطائفة بالملة والدين والمذهب الدينى . ونحتاج إلى العودة إلى الإطار الواسع للمعنى، فنعرف الطائفة بالجماعة التى بينها رابط يميزها، قد يكون الدين أو غيره من الروابط . وفى كل الأحوال يكون للطائفة تميز ما، يعرفها عن غيرها، ويكون لها بالتالى ممارسات أو أعمال أو أنشطة، تميزها عن غيرها . ولهذا تتجمع الطائفة فى كيان يرعى شئونها الخاصة، أى الشئون الخاصة بتميزها . وقد تواجه الطائفة مشكلات خاصة بها، فتحاول حلها .

بهذا المعنى، تكون الطائفة هى جماعة من الأمة، فما يميزها يجعل بينها ترابطا، ويجعل بينها ممارسات خاصة بأعضائها . ولكنها فى النهاية جماعة من الأمة، بمعنى أن ما يميزها لا يفصلها عن غيرها من الجماعات فصلا نهائيا . فالطائفة الدينية ـ وأيضا الطائفة المهنية ـ يجمع بين أعضائها بعض الروابط المشتركة، ويجمع بينها وبين غيرها من الجماعات أو الطوائف أو المؤسسات العديد من الروابط الأخرى . ولهذا نقول عن

وهنا نؤكد أن الحل العلمانى الذى يطل علينا كلما حدث نزاع ذو جذور وأسباب طائفية ليس هو الحل المقبول من المسلم أو القبطى. فوحدة الجماعة المصرية لن تتحقق من خلال تقليص ومحاولة تفكيك الطوائف، ككيان أو وظيفة أو رابط مميز. بمعنى آخر، أكثر مباشرة وصراحة، نقول إن حل النزاعات الطائفية التى قد تحدث لن يكون بتحييد دور الدين، أو تقليص الحياة الدينية، أو تقليص دور المؤسسات الدينية مما يحد من قدرتها على القيام بدورها التى أقيمت من أجله.

لا نرى إذن أننا نواجه مشكلة وجود طوائف داخل الأمة، أو نقول بالتعبير الأعم والأدق: إننا لا نرى مشكلة فى وجود جماعات فرعية مشكِّلة للأمة، بل نرى أنها مصدر التنوع والثراء الذى تعتمد عليه الأمة فى نهضتها. ولكن هذا ينقلنا مباشرة إلى الطائفية. ونعرفها بأنها النزعة إلى جعل الانتماء إلى الطائفة انتماءً جامعا مانعا. ونقصد من هذا أن الفرد الذى ينتمى إلى طائفة ما، لا ينتمى إلى غيرها من الطوائف أو الجماعات أو المؤسسات التى تباشر أنشطة مختلفة ومتنوعة. أى أن الفرد الذى ينتمى إلى طائفة بينها رابط دينى أو جغرافى أو عائلى لا ينتمى إلى أى جماعة أخرى بينها رابط مختلف عن الرابط المؤسس لطائفته.

ولنطبق هذا على الحالة القبطية، فالقبطى ينتمى إلى طائفة الأقباط، وهى تقوم على رباط دينى. وبالتالى فهو لا ينتمى إلى طائفة المسلمين. وهو إذا كان أرثوذكسيا فسينتمى إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس، وليس

الطوائف والملل والمذاهب إنها جماعات الأمة، أى الجماعات المشكِّلة للأمة، وهى بهذا تمثل الجماعات الفرعية، وتكون الروابط فيها روابط مكملة لروابطها مع الأمة. ولا يشترط أن تكون الطائفة وحيدة فى الرابطة التى تجمعها، فنجد مثلا طوائف مسيحية تختلف فى المذهب، وكلها جزء من الجماعة القبطية، أى الطائفة القبطية. وبالمثل فإن كل الجماعات الفرعية وكل الطوائف فى مصر جزء من الجماعة المصرية، والجماعة المصرية هى جزء من الأمة العربية، والأخيرة جزء من الأمة الإسلامية. وهكذا تتشكل الأمة من تكوينات فرعية متتالية، تترابط فى النهاية فى سياق الأمة الموحدة.

وهنا لا نرى معانى سلبية للطائفة، فحضارة الوسط ـ وهى الحضارة العربية الإسلامية، وهى أيضا المراحل الحضارية السابقة عليها، مثل الحضارة الفرعونية ـ هى حضارة التعدد. وتاريخنا خير شاهد على التعددية التى لا تنفى الوحدة. ولم تقم الحضارة العربية على التنميط الإجبارى، ولا على إبادة الطوائف المختلفة، ولا على محاولة التوحيد المذهبى. بل نعتقد أن التاريخ كان شاهدا على ارتباط التوجه نحو الأحادية والتنميط، بمراحل ضعف الدولة، ومراحل الانهيار الحضارى. نخلص من هذا أننا أمة تقوم أساسا على التنوع والتعدد فى إطار الوحدة. ولذا نرى أن وجود طوائف ليس مشكلة نحاول حلها بأن نحل الطوائف.

http://kotob.has.it

إلى طائفة الأقباط الكاثوليك. ولكن هل يعنى انتماء القبطى إلى طائفة الأقباط أنه لا يستطيع أن ينتمى إلى العديد من الطوائف الأخرى، أو نقول الجماعات والمؤسسات والتى تقوم على روابط المهنة أو الموقع الجغرافى أو الاتجاه السياسى؟

والقبطى كغيره له حياته الدينية والسياسية والمهنية، ومعنى هذا فإن انتماء لطائفة الأقباط لا يمنع العديد من الانتماءات الأخرى. فإذا أصبح الانتماء إلى طائفة الأقباط انتماء جامعا مانعا، ليس لرابط الدين فقط، بل لكل الروابط، كنا بصدد طائفة لها موقف طائفى، وتريد أن يكون لها موضع طائفى، أى تريد أن تؤسس لوضعها الطائفى، بأن تجعل لنفسها أدوارا متكاملة وشاملة، حتى تقوم بوظيفتها الطائفية الشاملة. وعندما نكون بصدد اختيار قبطى طائفى، فإن هذا لا يعنى أن القبطى لن ينتمى إلى مؤسسة يعمل بها، ونقابة يأخذ منها تصريح مزاولة المهنة، ولكن يعنى أن هذه الانتماءات ستكون انتماءات عملية ووظيفية، وليست انتماءات عضوية. والانتماء العضوى هو الانتماء الذى يجد فيه الفرد تعبيرا عنه، ويكون ناشطا فيه، ويمارس فيه بعضا من حياته العادية، أى الحياة غير الوظيفية. وبالتالى عندما يريد الفرد أن يعبر عن نفسه سيقوم بهذا من داخل الإطار الذى يختص بوجه ما من وجوه التعبير، فيعبر عن نفسه سياسيا فى الجماعة أو الحزب السياسى الذى يوافق على أفكاره، ويعبر عن نفسه دينيا فى الكنيسة التى ينتمى لها.

http://kotob.has.it

وفى العديد من الأحداث التى تسمى بأحداث الفتنة الطائفية ـ وأيضا فى غيرها من المواقف ـ ظهر أن المؤسسة الكنسية لم تعد فقط الطائفة الدينية للأقباط، بل نقول إن أهم ما حدث فى قضية وفاء قسطنطين أن المؤسسة الكنسية قامت بدور يتعدى دور الطائفة، واستجابت لها الدولة، بأسلوب يدعم موقفها. مما يعنى أننا أمام لحظة كاشفة لمشروع طائفى.

وهنا على الأقباط مراجعة ما حدث، حيث إن الانتماء للطائفة الدينية ليس المشكلة، وقيام المؤسسة الكنسية بدورها كمعبر عن الطائفة الدينية أمر محل اتفاق. وكما أسلفنا، فإن للطائفة دورًا مهمًا، وما تعبر عنه من تعددية أمر مركزى فى حضارتنا. ولكن تحويل الطائفة إلى مشروع طائفى متكامل، هو أمر يحتاج لمراجعة. ولذلك نتساءل عما حدث، فهل هى لحظة طائفية، أى أن اللجوء للممارسة الطائفية كان أمرا مرحليا ومؤقتا، أم أنه خيار استراتيجى؟ وهل تصلح الطائفية كخيار للأقباط أو لغيرهم من الطوائف والجماعات المشكِّلة للأمة؟

إن وجود الطائفة، وترجمة وجودها فى مؤسسة، أى الكنيسة ـ يقوم بالدور الرئيسى فى ترتيب الشئون الدينية للأقباط، وممارسة الشعائر الدينية، وتنظيم القوانين المرتبطة بعقيدة الأقباط، مثل قوانين الأحوال الشخصية. ومعنى هذا أن لدينا الأنظمة الكافية لترتيب الشأن الخاص. وعندما يختار قبطى أو بعض الأقباط، أو عندما تختار قيادة كنسية أو بعض القيادات توسيع دور المؤسسة الكنسية، حتى لا يحتاج القبطى

للانتماء إلى أى مؤسسة أخرى، فإن هذا يعنى أن الشأن الخاص، أو الجانب المميز أصبح الرابط الوحيد الفاعل، أو الانتماء الوحيد النشط.

لهذا تصبح الطائفية اختيارا مرحليا ومؤقتا، عندما تضطرب الانتماءات الأخرى، وتصبح خيارا استراتيجيا، عندما تحاول الطائفة منع اندماجها فى الكل، والحفاظ على تميزها، بأن تميز نفسها فى كل المجالات. وتصلح الطائفية بالتالى لطائفة لا يمكن أن تحافظ على تميزها، إذا اندمجت مع بقية الطوائف والجماعات. لهذا نرى أن الحل الطائفى يصلح لجماعة صغيرة، تتعدد اختلافاتها عن المجموع، وغالبا ما يكون لها تاريخ أو أصول خاصة. أما الأقباط فهم أصل فى الجماعة المصرية، وجزء أساسى من الأمة العربية الإسلامية. ووجودهم كطائفة غير مهدد بالذوبان، وإلا لحدث هذا الذوبان عبر القرون الماضية.

لذلك نعتقد أننا أمام حالة مرحلية، ظهر فيها تيار قبطى ما يحاول أن يؤسس لمشروع طائفى. والخطر الحقيقى الذى نواجهه هو أن تتحول الحالة المرحلية لخيار استراتيجى، وهو ما يمكن أن يحدث فى ظروف خاصة، نرى أن احتمالها محدود، ومع ذلك لا تزال تمثل خطرا يجب أن نلتفت له. فالحالة المرحلية إن طالت، وأصبح لها سوابق عملية، وأحداث تعبر عنها، وكان لها أثر اعتبر إيجابيا وإن كان مؤقتا أو خادعا، عندئذ ستتحول الحالة إلى تيار يحاول تأكيدها، وهنا يصبح استمرار الحالة سببا فى جعلها خيارا يتم تأسيسه.

http://kotob.has.it

كثيرا من الفهم يأتى عبر التاريخ، الذى يتأكد من تجاربه أن العلاقات بين الطوائف الدينية شديدة الحساسية، وما يحدث مرات من أثر سلبى، قد يصعب معالجته لفترات طويلة. أقصد من هذا، أنه إذا أصبح الخيار الطائفى هو خيار الأقباط الاستراتيجى فإن الرجوع عن هذا الخيار سيكون أمرا صعبا؛ لأن ما سيتركه هذا الاختيار من آثار سيكتب فى صفحة من صفحات التاريخ.

* * *

من أجل مَنْ نضحى بالأقباط والكنيسة معا؟!

كيف يمكن تقييم ما حدث فى قضية وفاء قسطنطين؟ أو من الخاسر فى هذه القضية؟ لقد دارت القصة بين سيدة والإدارة الكنسية والأقباط، وأشركت فيها الدولة وعامة الناس. ولم تنته كل فصول القصة، ولكن استجابة الدولة للطلب الكنسى بتسليم السيدة وفاء للكنيسة أنهى أحد فصول القصة. وعند هذه اللحظة نتساءل: من حقق المكسب، ومن خسر؟ ويرى بعض الأقباط أنهم حققوا نصرا فى النهاية، بمنع وفاء من ترك الكنيسة، وترى بعض القيادات الكنسية أنها استطاعت منع أحد رعاياها من ترك الكنيسة، ولكن وقائع القصة لا ترتبط بسيدة، بل بتأسيس وضع الأقباط تجاه الكنيسة، ووضعهم تجاه الدولة، وكذلك وضعهم تجاه الجماعة المصرية.

وما حدث فى هذه الواقعة نتاج لسلسلة من المواقف التى دارت عبر أكثر من ربع قرن. وهى فى الواقع سلسلة من الممارسات والاختيارات المتتالية التى أفرزت وضعا متماسكا. فمن خلال الخبرات المتتالية منذ سبعينيات القرن العشرين، تشكل موقف قبطى، وموقف كنسى، ومن استمرار وتوالى الأحداث أصبح اتجاها واختيارا. وهذا الاتجاه هو الذى أفرز كيفية إدارة الموقف فى قضية السيدة وفاء، وكذلك فى غيرها من المواقف السابقة. وما يعنينا هنا هو قراءة هذا الاتجاه أو الاختيار لنفهمه ونحلله ونعرف تأثيراته، ولكن ما يعنينا أكثر هو التأكد من سلامة الاختيار نفسه. فقد يكون الاتجاه السائد بين الأقباط مثلا هو نتاج اختيارات متعددة عبر زمن ممتد، ولكنها قد لا تكون أفضل اختيار بالنسبة لهم، أو لا تكون اختيارا مناسبا لما ساد بينهم عبر التاريخ. والأمر نفسه بالنسبة للكنيسة، فاختيارات الإدارة الكنسية منذ سبعينيات القرن العشرين قد لا تكون مناسبة للاختيارات التاريخية للكنيسة المصرية عبر تاريخها الممتد.

السياسة تسحب من قدر الكنيسة

ممارسة العبادة والوعظ، وشرح العقيدة، وغيرها من الممارسات الدينية هى صلب الدور المنوط بالكنيسة، باعتبارها بيت الله، والمؤسسة الحاضنة للجماعة المؤمنة. وفى العديد من المواقف الحاسمة، والأزمات

http://kotob.has.it

الكبرى، يتوقع رجال السياسة والإعلام سماع رأى الكنيسة. ونعنى بهذه المواقف، تلك الخاصة بالقضايا الوطنية، وهو أمر يدخل فى مساحة الرأى السياسى، وفى القضايا الكبرى. وهنا يقوم رجال الدين بدورهم كجزء من قيادات الرأى العام، حيث يعبر رجل الدين عن الرأى الدينى الأخلاقى. فيفترض من رجال الدين أن يكون لهم دور كضمير للجماعة، فى الدفاع عن الأخلاق وحقوق الأمة.

لكن ممارسة السياسة أمر آخر، وهى تتحقق من خلال تبنى برنامج أو مطالب، تشمل تعديلا فى الممارسات السياسية، أو تعديل القوانين، أو مراجعة الدولة، أو نقد النظام الحاكم. وفى يناير عام ١٩٧٧، وعندما قدم المجمع المقدس والمجلس الملى العام مطالب الأقباط، وأمر بالصوم لمدة ثلاثة أيام، كان هذا فعلا سياسيا، فيه مطالب طائفة، وممارسة سياسية للضغط على صانع القرار لتحقيق هذه المطالب. وبعد أكثر من ٢٨ عاما، يتكرر الأمر مرة ثانية فى قضية السيدة وفاء.

والحاصل فى هذه المواقف وغيرها أن قيادات الكنيسة تصبح فى وسط عملية سياسية، ويصبح لها معارضون ومؤيدون، وتدخل فى جدل على صفحات الجرائد. والقواعد الحاكمة للعمل السياسى لا تناسب رجل الدين، ولا تناسب بالتالى المؤسسة الكنسية. وحتى لا يختلط علينا الأمر، نؤكد أن وظيفية رجل الدين تفرض عليه شروطا ومكانة وأسلوب أداء تتعارض مع ما تفرضه وظيفة السياسى من شروط وأساليب ومناهج

للعمل. وهذا ينطبق فى رأينا على كل رجال الدين، فى جميع الطوائف والأديان. لهذا يصبح تأثير رجل الدين فى المجال السياسى محصورا فيما يعبر عنه من رأى دينى أخلاقى، بوصفه مسئولا عن ضمير الأمة وقيمها وأخلاقها. لهذا نرى أن ممارسة السياسة تسحب من رصيد ومكانة الكنيسة ولا تضيف لها.

كيف يتعامل الأقباط مع الإدارة الكنسية

الأمر الآخر الهام، والذى لا يعطيه الكثيرون اهتماما، يتعلق بموقف الأقباط من الكنيسة، عندما تقوم بدور سياسى لهم، وتمثلهم فى قضاياهم الخاصة أو مطالبهم الخاصة. فالقيادة الكنسية لها مكانة خاصة، بوصفها المسئولة عن شرح العقيدة والوعظ وممارسة العبادة. ولا يجوز مثلا الخروج على الكنيسة فى أمور العقيدة، فيصبح تفسير العقيدة أمرا متروكا لكل فرد. فأى تطور فى الفكر أو التفسير الدينى يحدث من داخل الكنيسة والجماعة المؤمنة، ولا يصبح معترفا به إلا من خلال الإجماع عليه، وتحوله إلى أساس معترف به من الكنيسة.

فكيف يتعامل الأقباط مع الكنيسة فى الشئون العامة والسياسية؟ الحاصل الآن أن مواقف القيادات الكنسية العامة والسياسية يكون لها نفس الهيبة والمكانة التى لمواقفهم الدينية. فكما لا يجوز الهجوم على رجل الدين فى الأمور الدينية، فلا يجوز الهجوم عليه حتى فى مواقفه

http://kotob.has.it

العامة والسياسية. والخاسر هنا هم الأقباط؛ لأن الموقف فى الشأن القبطى يحتمل الجدل والاختلاف والتنوع، بل هو مثل شئون السياسة العامة، يحتمل تغيير المواقف والمواجهة بين أصحاب المواقف المختلفة. ولكن ما حدث بسبب تسلم الكنيسة للملف القبطى كاملا وبلا منافس، أن أصبح موقف القيادة الكنسية فى قضايا الأقباط لا يقبل النقاش، بل دخل فى دائرة المقدس. ولهذا خسر الأقباط ما يمكن ممارسته من مرونة فى المواقف وتنوع وتغير، حسب مقتضيات الظروف، وتفاعل الأطراف الأخرى. وبهذا تنازل الأقباط عن حقهم فى إدارة شأنهم الخارجى.

تمادى سلطة الكنيسة من الدينى للسياسى

لكل مؤسسة سلطة ما نافذة على أعضائها، تدور فى حيز تنظيم العضوية والأنشطة والممارسات الجماعية. وفى كل مؤسسة دينية تمثل طائفة ما، نجد نظاما يحدد سلطة المؤسسة فى تحديد شروط العضوية التى تتماشى مع عقيدة الطائفة، والتى تراعى حفاظ الأعضاء على عقيدة الطائفة. وهذا أمر عادى ومفهوم، فمن ينتمى لطائفة دينية معينة يرضى ويوافق على عقائدها. ولكن عندما تمارس القيادات الكنسية - وهى المنوط بها إعلان وتحديد عقائد الطائفة - دورا سياسيا وتأخذ مواقف سياسية محددة، ويكون لها رؤية حول منهج تناول الشأن الخاص بالطائفة فى جوانبه الحياتية والقانونية والسياسية، فهل يصبح هذا الموقف جزءا من عقيدة الطائفة؟

والسؤال المقصود من هذا، هل من يخالف القيادات الكنسية سياسيا، يعتبر مخالفا للكنيسة وتسقط عنه العضوية فى الكنيسة؟! الحقيقة أن الممارسة الفعلية للقيادات الكنسية، أكدت أن الفصل بين الدينى والسياسى غير ممكن، ويبدو أنه مستحيل أيضا. فكيف يطيع الفرد القيادة الكنسية فى أمر العبادة ويخالفها فى أمر الممارسة العامة والسياسية، حيث إن هذا يسقط هيبتها ومكانتها الدينية. ولهذا بدأت سلطة المؤسسة الكنسية تستخدم فى خارج إطارها. وفى العديد من المواقف نجد اعتراضا قبطيا على ممارسة سلطة الكنيسة فى غير موضعها، ونقصد من هذا سلطة الحرم أو القطع، أى إلغاء عضوية الفرد فى المؤسسة الكنسية وبالتالى فى الطائفة.

لقد وصلنا لمأزق حقيقى، لا يحظى بالقدر الكافى من المتابعة. فمع توالى الأحداث، واستخدام قيادات كنسية لسلطتها الدينية فى غير موضعها، يؤدى ذلك إلى تراجع دور الأقباط فى الشأن القبطى، وتتراجع العديد من المواقف والتيارات التى تختلف مع موقف القيادات الكنسية، حتى لا تدخل فى مواجهة مع تلك القيادات، وتفقد عضويتها الدينية الكنسية، أى يتم إخراجها من الجماعة المؤمنة، أى عدم الاعتراف بمسيحيتها.

وهنا لا يخسر الأقباط فقط، بل تخسر الكنيسة أيضا. فالموقف الحالى لبعض القيادات الكنسية حملهم وحمل الكنيسة ما لا يحتمل تاريخ

http://kotob.has.it

الكنيسة المصرية ومكانتها. فللحفاظ على مكانة الكنيسة لدى أعضائها، يتم تقديس مواقف عامة وسياسية، ليس لها قدسية أمام الناس والرأى العام، ولن يكون لها قدسية فى التاريخ. فكيفية معالجة مشكلات الأقباط ومطالبهم ليست أمرا من أمور العقيدة، وليس لها قدسية، بل تدخل فى القضايا الظرفية التى يتغير الموقف فيها من تيار لآخر، ومن فترة لأخرى. وتخسر الكنيسة والأقباط معا؛ لأن ممارسة السلطة الدينية الكنسية فى قضايا غير مسائل العقيدة أخلت بقدسية هذه السلطة، وألحقت بها تشوها يتعارض مع ميراثها التاريخى.

***

أحداث الفيوم تدق ناقوس الخطر

تتوالى أحداث التظاهر القبطى منذ حادثة السيدة وفاء قسطنطين. ومن مظاهرات العباسية حتى مظاهرات الفيوم، يتكون موقف وممارسة سياسية لها توابعها بالتأكيد، بل نقول إن ما يحدث فى هذه الأحداث المتتالية يمهد لما يأتى بعده، وهو ما سيكون أكثر أهمية وتأثيرا، لا على مستقبل ووضع الأقباط فى مصر، بل على مستقبل الجماعة المصرية ككل. علينا إذًا التركيز على دلالات تكرار الحدث، والكيفية التى يحدث بها، لنحاول معرفة تأثير الحدث على صانعيه، وكذلك تأثيره على المستقبلين له. فبعد تكرار المطالبة بتسليم من تشهر إسلامها للكنيسة، ورضوخ الدولة لهذا النوع من المطالب، نتوقع تكوّن موقف

لدى الأقباط أو بعضهم - يدفعهم للتمادى فى هذا النوع من المطالبات. وعلى الجانب الآخر، نتوقع تزايد حالة الضيق العام من التصرف القبطى؛ لأنه جاء فى موضع غير مبرر للعامة.

وكى نصل لتحديد خطورة الموقف وكيفية التصدى له، علينا أولا فهم دلالة التأثير المتكوّن لدى كل الأطراف. فالأقباط سيتكون لديهم شعور بأنهم أصحاب الحق الوحيد فى تحديد طبيعة كل موقف يتعرضون له، ولا يسمح لأحد بالحكم على أىّ من هذه المواقف وتحديد أسبابها. فإذا أسلمت امرأة مسيحية، فتطلق الشائعات التى تؤكد أنها خطفت، ثم يحق للأقباط التصرف على هذا الأساس، وليس لأى جهة الحق فى مراجعة الشائعات التى تطلق، ولا يحق لأى جهة نفى هذه الشائعات، أو إعلان الحقيقة. وإذا اتفق الجميع على خطأ المعلومة التى سادت بين الأقباط، نجد عدم تصديق من الأقباط، وتأكيدا مستمرا على حقيقة ما ساد بينهم من معلومات، وإذا اكتشف بعض الأقباط عدم صحة هذه المعلومات، نجد تغييرا للمبررات والتفسيرات ولكن فى نفس الاتجاه.

انشقاق الوعى

عندما يختلف وعى جماعة بالأحداث التى تمر بها عن وعى بقية الجماعة المصرية، فيرى الأقباط الأحداث ووقائعها بصورة تختلف جذريا عن رؤية عامة المسلمين لها، وكذلك عن رؤية أجهزة الدولة،

http://kotob.has.it

نكون بصدد شقاق فى الوعى. فالأقباط يرون أنهم حققوا وجودهم وتأثيرهم باستعادة من يخرج من المسيحية، ويضعون لذلك مبررات منها حدوث إكراه أو خطف أو غيرها. وعامة المسلمين يرون ما يحدث بوصفه ممارسة لسلطة كنسية تمنع من يريد اعتناق الإسلام. فما فعله الأقباط هو حق من وجهة نظرهم، وخروج على القانون من وجهة نظر المسلمين. وهذا التباين الحاد فى تفسير وفهم ما يحدث يمثل شقاقا فى الوعى بين الجماعات المشكلة للجماعة المصرية الواحدة. والشقاق فى الوعى هو الذى يقود للشقاق العملى والحياتى للجماعة المصرية، وأى جماعة أخرى.

فالاختلاف الجذرى فى الوعى بالواقع يقود فى نهاية الأمر لشكل من أشكال النزاع الأهلى، ويؤدى بالتالى لفتح المجال أمام الصراعات الداخلية، وضرب التماسك الداخلى، والتأثير سلبا على قيم التعايش. فمثل هذه الحالات تسحب من الرصيد التاريخى للتعايش، أيّا كانت درجة الضرر التى تلحق بتاريخ التعايش. فالتباين الحاد فى رؤية الواقع يجعل كل طرف يدافع عن حق لا يراه الآخر. مما يؤدى إلى تحلل القواعد المشتركة، وضعف الرابط القانونى، وسيادة الفوضى فى نهاية الأمر. فالنزاعات الأهلية - فى أى شكل لها - تقوم على تعارض الوعى، وتعارض المصالح. وتعميق حالة التعارض مع تكرار الأحداث يؤدى إلى تأصل حالة التعارض بين مكونات الجماعة المصرية، لحد يصعب معه

معالجة ما حدث، دون حدوث أضرار حقيقة. فالاختلاف الحاد فى إدراك الواقع يؤدى لنوع من العزلة، يترتب عليها تزايد حالة الصراع، فالعزلة ضد التعايش، والصراع لا يحدث مع التعايش.

تصاعد المطالب

من جانب آخر، نتوقع تغير حدود مظاهر الاعتراض مع توالى الأحداث. فكلما مارست جماعة أسلوب الاحتجاج وحققت نتيجة إيجابية من وجهة نظرها، أعطتها هذه النتيجة ثقة فى موقفها أو فى قوتها أو أعطتها ثقة فى مناسبة الظروف المحيطة. فترى الجماعة أنها على حق، وترى أن الوقت والظروف المحيطة بها خاصة الظروف الدولية - فى مصلحتها. مما يدفع الجماعة لتأكيد موقفها وحقوقها من وجهة نظرها، دون التفاعل مع وجهة نظر الآخرين، أى دون التفاعل مع محيطها الخارجى، ومع الجماعة الأكبر التى تنتمى لها.

وهذه الأوضاع تؤثر على روابط الجماعة الفرعية - مثل الجماعة القبطية - بالجماعة المصرية العامة. وتتجه الجماعة لفك ما يحد حركتها من قواعد أو قيود متفق عليها. مما يدفع الجماعة للسير فى طريق تحدده، ولا ترى غيره، وينغلق وعيها عن كل ما هو خارج عنها، ولا ترى الصواب إلا فى ما تفعل، ولا تراجع نفسها، ولا تتأثر بالمواقف وردود الفعل المحيطة بها. بل تستمر الجماعة فى طريقها، وتعتبر كل اعتراض تواجهه وكأنه حرب عليها، فتقاومه لتؤكد مشروعية حركتها.

http://kotob.has.it

تلك الحالة التى نرى أنها تتكون داخل الجماعة القبطية، أو داخل شريحة معتبرة منها تؤدى فى النهاية إلى الدخول فى المناطق المحظورة، أو التى اتفق فى التجارب التاريخية الماضية على أنها مناطق محظورة. فحالة الاندفاع التى تمر بها جماعة مترابطة ومنعزلة نسبيا عن محيطها الخارجى تدفعها إلى تجاوز التاريخ المشترك من خلال تحويل شعورها بالاضطهاد أو الظلم إلى طاقة منفلتة تطرح تصورات عن وجودها وحقوقها فى سياق خارج التجربة التاريخية، وبالطبع خارج الرؤية العامة للجماعة المصرية ككل.

نرى إذن اتجاه أحداث الاحتجاج القبطى نحو مرحلة تتجاوز المسائل الفردية الخاصة بإشهار الإسلام للتحول لمجمل المطالب القبطية. ويصبح الاحتجاج سياسيا ليس فى مضمونه فقط، بل فى شعاراته ومطالبه المعلنة. وخطورة هذا المنحى أنه قد يؤدى إلى احتجاج سياسى فى مواجهة الدولة المصرية، يحدد مطالب سياسية طائفية، مستعينا بالظرف الدولى الذى أضعف سيادة الدولة، وأضعف النظام الحاكم نفسه. وإذا تصورنا حدوث ذلك، ورضوخ الدولة له، فسيترتب على ذلك شرخ حقيقى فى داخل الجماعة المصرية.

ناقوس الخطر

علينا إدراك الحالة التى تمر بها مصر الآن، وليس فيما نرى تهويل،

http://kotob.has.it

وعلينا ألا نركن للتهوين. فما حدث منذ قضية وفاء قسطنطين غريب على الأقباط أنفسهم. فلم نسمع من قبل أن طالبت الكنيسة ومعها جماهير قبطية بحقها فى منع من يريد التحول عن المسيحية للإسلام. وحالات تغيير الدين تحدث من جانب المسيحيين والمسلمين. وفى قضية السيدة وفاء تم تبرير ما حدث بسبب أنها زوجة كاهن، ولكن ما حدث فى الفيوم، أكد خطأ هذا التفسير، وأكد أن المسألة برمتها تتجاوز التفاصيل، ولا ترتبط بالحالة الخاصة التى تتواكب معها، ولكنها تتجاوز ذلك إلى حالة عامة تمر بها جماعة من الجماعات المشكِّلة لأمتنا. وهى حالة تتواكب مع محاولات الخارج لتفكيك أمتنا، فتصبح حالة مرشحة للتدويل، لأنها تناسب خطط التدخل الخارجى، وتعطى له ورقة يستخدمها عندما يريد.

إن غياب النقد الذاتى داخل الأقباط أمر محير فى الواقع، والبعض يرى أن علينا أن نعرف الأسباب، ونزيل المبررات. وكأن ما يحدث هو نتيجة مباشرة لما واجهه الأقباط من مشكلات، فإذا زالت المشكلات زالت معها حالة الاحتجاج والمطالب القبطية. والحقيقة أن تجارب التاريخ لا تؤيد هذا الموقف، فما يحدث من احتجاج قبطى خرج من دائرة رد الفعل إلى دائرة الفعل، وأصبح تعبيرا عن موقف وتوجهًا قبطيًا له علاقة برؤية الجماعة لنفسها ولمحيطها، وليس مجرد غضب نتيجة مشكلات محددة. ومن المهم ملاحظة كيف ينفلت الغضب فى مواقف غير مبررة، ولم تكن فى حد ذاتها تمثل جوهر مشكلات الأقباط. وعلينا ملاحظة

http://kotob.has.it

دور التفسير القبطى، وخروجه فى بعض الأحيان عن الوقائع، وتداوله لروايته الخاصة.

ومن يعتبر ما يحدث مجرد رد فعل، يتجاهل أن بعض الأفعال لا يمكن أن توضع فى دائرة رد الفعل، وبالتالى تفقد مبررها فى نظر الغالبية. فالممارسة التى تؤثر على مجمل الأوضاع، والتى يكون لها تأثير تاريخى - لا توضع فى خانة رد الفعل، بل تدرك فى الوعى الجمعى على أنها فعل قائم بذاته. لهذا تحتاج الجماعة القبطية لمناقشة مواقفها واتجاهاتها، كما تناقش مشكلاتها. فهى ليست مجرد متلق لما يحدث حولها، بل كيان فاعل له رؤيته وأفكاره.

***

المشهد الثانى

هل صادرت الكنيسة الملف القبطى؟

الأقباط هم جماعة فرعية من الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، ونظرا لعمق الدور التاريخى للأقباط، ولأن المرحلة القبطية سبقت المرحلة العربية الإسلامية، أصبح الوجود القبطى - فى تصورى - يمثل أحد أهم الركائز المشكلة لطبيعة الجماعة المصرية. فالقبطية فى مصر سمت رئيس للجماعة المصرية، مع غيرها من المميزات المصرية الأخرى. بل لعلى أزعم أن مركزية الجماعة المصرية فى بنية الحضارة العربية الإسلامية تجعل للأقباط وضعا مركزيا فى بنية الأمة الإسلامية. ففى الكثير من الأحيان لا نلاحظ الدور المحورى الذى ينتج عن التنوع، وكيف يصنع هذا التنوع تركيبا حضاريا خاصا. والأمة العربية تكتسب تميزا من جماعات المسيحيين العرب، والأقباط من أهم هذه الجماعات. نخلص من هذا، تميز الأمة الإسلامية بحضارتها الوسطية، وتميزها بالتنوع الداخلى، الذى نعتقد أنه أحد ركائز الوسطية.

http://kotob.has.it

تلك المقدمة تدفعنا لتبين أهمية الملف القبطى، ولماذا نرى أن الشأن القبطى شأن عام، لا نقول إنه يهم الجماعة المصرية، بل نرى أنه يهم الأمة العربية، والأمة الإسلامية. فما يحدث فى الملف القبطى ليس شأنا يؤثر على الأقباط، بل شأنا يؤثر على مجمل الأمة. وعلى الأقباط أن يعوا دورهم التاريخى فى أمتهم، فالمسألة ليست مجرد بنود فى شأن خاص، أو مشكلات خاصة، بل المسألة تتعدى ذلك لتصل إلى سلامة البنية الداخلية للجماعة المصرية، ومن ثم للأمة العربية، والإسلامية.

***

نصف قرن من التحولات

لهذا علينا أن نرصد التحولات الكبرى والرئيسة فى شئون الملف القبطى، والتى حدثت منذ أكثر من نصف قرن، وسيكون علينا أن نبدأ من الصورة التى تركها لنا القرن التاسع عشر، لنرى ماذا حدث.

١ـ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نلمح محاولات للإصلاح القبطى، تراوحت بين دور لرجال الدين، مثل البابا كيرلس أبو الإصلاح، أو محاولات لكبار أعيان القبط. والحقيقة أن التنافس أو الصراع بين كبار القبط ورجال الدين دار فى العديد من الحوادث، بسبب أن أعيان القبط رأوا أن رجال الدين غير مؤهلين للإصلاح، وليس لديهم القدرات اللازمة لذلك. ومن هنا ظهرت فكرة المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس، والذى حاول من خلاله كبار القبط فرض دور لهم على

عملية الإصلاح داخل الكنيسة. وظل الأمر فى مجمله يدور حول رؤى الإصلاح، وأنسب الوسائل لذلك.

٢ـ لكن بالنظر لتلك الفترة سنرى الدور البارز لأعيان القبط فيما يخص الشأن القبطى أو الملف القبطى، إن جاز التعبير. فلم يكن الشأن القبطى محصورا أو مركزا فى الكنيسة، بل كان الشأن القبطى يخص الأقباط، وكان لأعيان القبط دور ملموس فى إدارة شئون الأقباط. ولم يكن هذا يعنى أن الكنيسة لم يكن لها دور مؤثر، بل نقول إن الملف القبطى توزع بين النشاط الأهلى القبطى، أو النشاط المدنى - إن جاز التعبير - والنشاط الكنسى القبطى. والحقيقة أن الصراع الحادث فى مسألة المجلس الملى ـ والذى تدخلت فيه بعض القوى السياسية ـ لم يكن صراعا حول من يمثل الأقباط، الأعيان وكبار القبط أم الكنيسة، بل كان صراعا حول الإصلاح فى الكنيسة، بسبب أن أعيان القبط وكبارهم رأوا أن الكنيسة تتأخر عن الإصلاح، بما لا يتواكب مع الزمن. وظل هذا الأمر مطروحا بشكل مؤثر، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين. وظل ممثل الأقباط ـ عندما يكون الشأن سياسيا، أو يخص الدولة ـ هم أعيان القبط وكبارهم، وظل دور الكنيسة بارزا فى الشأن القبطى الدينى، ورمزيتها ظلت فاعلة ومؤثرة.

٣ـ ولعل المؤتمر القبطى الأول فى عام ١٩١١، والدور القبطى فى ثورة ١٩١٩، هما من اللحظات المهمة فى الملف القبطى. ففى المؤتمر القبطى ـ

http://kotob.has.it

الذى قام على المطالب القبطية، ذات التوجه الطائفى ـ كان لكبار القبط الدور البارز، وفى ثورة ١٩١٩ والتى قامت على الوحدة الوطنية والنضال المشترك، كان لكبار القبط دور مهم، بل هم أصحاب القرار بقبول الاشتراك مع سعد زغلول فى الثورة. نفهم من هذا أن كبار القبط والأعيان كان لهم دور أساسى فى إدارة الملف القبطى، وتحديد دور الأقباط، فى لحظات تاريخية فاصلة. ويتضح لنا أيضا، أن الطرح الطائفى وإطار الوحدة الوطنية كان من البدائل التى تبنتها نخبة قبطية، فى فترات زمنية مختلفة، أو متتالية.

٤ـ نلخص هذا فى أننا أمام قضية الإصلاح الكنسى، وقضية تمثيل الأقباط، أو معالجة وتناول الشأن القبطى. وما حدث حتى منتصف القرن العشرين تراوح بين تنافس أو صراع فى ملف الإصلاح الكنسى بين رجال الدين والنخب القبطية، أما فى الشأن القبطى، ذى الطبيعة السياسية، فكان لكبار القبط دور مركزى. ومعنى هذا أن كبار القبط أرادوا القيام بدور فى الإصلاح الكنسى بجانب دورهم فى الشأن القبطى العام، ونتج ذلك عن عدم رضاء كبار القبط على ما وصلت له المؤسسة الكنسية فى تلك الحقبة من الزمان.

٥ـ ولكن فى أربعينيات القرن العشرين، حدث تحول رئيس فى فكر الإصلاح الكنسى عندما رأى البعض أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا من داخل المؤسسة الكنسية. وفى تلك الفترة كان للرهبنة دورها الرئيس فى

تشكيل مسار الحركة داخل الكنيسة. حيث أصبحت الرهبنة - وعبر عدد من القرون - هى المدرسة التى يتخرج منها آباء الكنيسة الأرثوذكسية. ولهذا رأى عدد من الجيل الجديد من شباب القبط أن تطوير الكنيسة يجب أن يحدث من الداخل وليس من الخارج، أى من رجال الرهبنة، وليس من قِبَل كبار القبط. وكانت المسألة عند هذا الحد ترتبط بالإصلاح، قبل غيرها من الشئون فى الملف القبطى. ودخل سلك الرهبنة جيل جديد، كان النواة الرئيسة لجيل مثقف من الرهبان. وكان منهم أعلام فى التاريخ الكنسى، فمنهم البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، كما كان منهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات، والأب متى المسكين الراهب فى محراب اللاهوت، والأنبا غريغوريس أسقف البحث العلمى، وغيرهم. بل نقول إن بعد هذا الجيل من المثقفين الرهبان توالت أجيال من المتعلمين والمثقفين، حتى أصبح الرهبان يمثلون شريحة من كل التخصصات. وهنا تغيرت بالضرورة - وعبر السنوات التالية - مسألة الإصلاح الكنسى، فقد أصبح رجال الكنيسة هم رهبانًا جددًا، لديهم مؤهلات عملية وثقافية، وليست فقط مؤهلات روحية، كما كان الأمر من قبل.

٦- ولم يكن التغير الحادث فى الأربعينيات من القرن العشرين هو التغير الوحيد المهم، ففى عام ١٩٥٢ تقريبا، أسست جماعة الأمة القبطية، والتى قامت بعد ذلك باختطاف البابا يوساب، وإجباره على

http://kotob.has.it

التنحى عن الكرسى البابوى، ثم كانت نهايتها بسبب تلك الحادثة فى عام ١٩٥٤م، وكانت تلك الجماعة لا تحمل فقط قضية الإصلاح الكنسى كبرنامج لها، بل كانت تتبنى أيضا الشأن القبطى. وهى بذلك جماعة قامت على برنامج مزدوج، جزء منه موجه لرجال الدين، فى محاولة لفرض الإصلاح من الخارج، أى من خارج رجال الدين، وجزء منه خاص بإدارة الملف القبطى فى مختلف جوانبه الأخرى ومنها الجوانب السياسية.

٧ـ ومرة أخرى تكتسب فكرة الإصلاح من داخل سلك الرهبنة بعدا جديدا، خاصة بعد فشل تجربة جماعة الأمة القبطية، رغم ما حققته من شعبية فى فترة زمنية قصيرة. وكانت تلك الجماعة تقوم على نمط مشابه لجماعة الإخوان المسلمين، لتصبح جماعة من الأقباط تتبنى الشأن القبطى المدنى والكنسى فى آن واحد. وعندما فشلت التجربة من خلال توافق بين الكنيسة والدولة، أصبح ملف الإصلاح الكنسى فى يد رجال الدين، والرهبان الجدد ـ حيث تأكد أن منهج الرهبان الجدد، والذى يقوم على الإصلاح من الداخل، أى من داخل الكنيسة ورجال الدين وسلك الرهبة ـ هو المنهج الأرجح، والذى يمكن أن يحقق نجاحا.

٨ ـ ودارت عجلة الحقبة الناصرية، وجاءت مرحلة التأميم، والتى أصابت الأعيان، ومنهم أعيان القبط. والحقيقة، أن الأقباط ـ ومنذ عهود بعيدة ـ يميلون أو يختارون العمل الحر والخاص، ولذلك حققوا تميزا فى

http://kotob.has.it

عالم الأعمال الخاص، لذلك كانت عملية التأميم تصيبهم مثل غيرهم، ولكن حجم الضرر الواقع عليهم يكون نسبيا أكبر. والمشكلة هنا لم تكن تخص التأميم كفعل اقتصادى ومشروع سياسى للنظام الناصرى فقط، ولكنها كانت ترتبط أيضا بكيان كبار القبط وأعيانهم. وبالطبع كان المشروع الناصرى يدور حول مسألة سياسية فى الأساس، ويرتبط بتوجهات رجال ثورة يوليو، ومنهجهم فى تحقيق الدولة الحديثة القوية. ولكن الأمر اختلف بالنسبة للأقباط اختلافا نراه الآن، ولم يكن من السهل أن يظهر فى تلك الحقبة. فالتأميم ضرب جماعة الأعيان القبطية فى الصميم، وهاجر منها عدد كبير، وفقد الباقى مكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهنا نقول: إن الجماعة القبطية - ولأول مرة فى تاريخها - تفقد نخبة أعيان القبط وكبارهم. والتى كان لها دور تاريخى مؤثر، وتناولت الشأن القبطى، بل قامت على إدارته فى العديد من المراحل التاريخية. وكانت فى كل الأحوال تشارك المؤسسة الكنسية فى الشئون القبطية الدينية، بل وكانت أحيانا - كما ذكرنا- تحاول القيام بدور فى الإصلاح الكنسى.

٩- وفى الفترة الناصرية لم يستطع الخبراء الأقباط - من رجال النظام الناصرى - القيام بدور فى الشأن القبطى، أو القيام بالدور المفقود لأعيان القبط. فهم ببساطة من رجال الدولة، أى أن انتماءهم الأساسى للنظام، بل إن مكانتهم كانت تجيء من تعيين النظام لهم كوزراء. ولم تأت مكانة

http://kotob.has.it

هذه الفئة من دورها الاجتماعى والاقتصادى، أو من مكانتها لدى القبط، لذلك ظلت تمثل الدولة لدى الكنيسة، ولدى الأقباط، ولا تمثل الأقباط أو الكنيسة لدى الدولة. لهذا نقول: إن الجماعة القبطية، ومع نهاية الحقبة الناصرية، كانت قد فقدت نخبتها، وبقيت الكنيسة، والتى كان النظام الناصرى يتعامل معها، ويعطى لها موضعا خاصا.

١٠ـ وعندما جاءت مرحلة السادات، وبعد ظروف سياسية مؤثرة، على رأسها هزيمة عام ١٩٦٧، بدا واضحا أن الجماعة المصرية كلها تعانى من فقد المشروع السياسى الموحد، ومن فقدها لهويتها، واضطراب إحساسها بالانتماء. لقد دخلنا سبعينيات القرن العشرين ونحن نعيش أزمة شاملة، لم يتم تجاوزها بحرب أكتوبر ١٩٧٣م، بل تعمقت أكثر بسبب توتر الحالة الاجتماعية والاقتصادية مع سياسة الانفتاح، واضطربت مرة أخرى بسبب الصلح مع اليهود. وما يهم هنا أن مرحلة السادات تميزت باللجوء للدين، لإعادة ترتيب الهوية والانتماء والإحساس بالأمان، وما حدث للمسلمين حدث للأقباط. وظهرت العديد من الحركات الإسلامية التى تبنت القضايا الدينية والإحياء الدينى، كما تبنت العديد من القضايا السياسية أيضا. وفى نفس الوقت ظهرت حركات الإحياء الدينى القبطى، وتزايدت مظاهر التدين، والارتباط بالكنيسة.

١١ـ وفى حقبة السادات كان على رأس الكنيسة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، وهنا أصبح ملف إصلاح

الكنيسة فى يد بابا مثقف، ينتمى لجيل الرهبان المصلحين، وكان ممن رفعوا شعارات الإصلاح فى عهد البابا كيرلس السادس. ورغم أن البعض اختلف مع البابا حول بنود وجدول أعمال الإصلاح، وحول ذلك دارت العديد من المعارك، إلا أن ملف الإصلاح أصبح فى كل الحالات ملفا كنسيا بامتياز.

١٢ـ أما الملف القبطى، فلم تعد هناك نخبة قبطية تتولاه، وفى نفس الوقت كانت حركة الإحياء الدينى القبطى جارفة، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية تشهدا إصلاحا وتطويرا داخليا، وتشهد بروز نجم جيل الرهبان الجدد، أو جيل الراهب المثقف، بل نقول: أجيال من الرهبان الذين كان لهم تأثير إصلاحى مهم. ومع اللجوء للكنيسة، كانت الدولة تتعامل مع الكنيسة بوصفها ممثل الشأن القبطى. فلم يكن هناك رفض رسمى لدور الكنيسة فى الشأن القبطى، بل كان الرفض يخص بعض المواقف دون غيرها. وكان القبول هو من نصيب مواقف أخرى. يدلنا على هذا أن الإحياء الدينى القبطى تواكب مع التفاف حقيقى حول الكنيسة، وتولى الكنيسة لملف الإصلاح الكنسى وملف الشأن القبطى، دون أى منافس آخر. وحدث توافق بين توجهات الأقباط ورغبة القيادة الكنسية، فقد كانت هى القيادة المؤهلة للدور المنوط بها من قبل الأقباط. وكان القبط يتوجهون للكنيسة، لجوءا للتدين، ولجوءا لممثلهم الجديد، ولم يكن هناك بديل عنها. فقد غابت النخبة القبطية بالتأميم، كما غابت

http://kotob.has.it

أيضا بغياب الحياة السياسية والأهلية بمختلف أنشطتها، نتيجة مصادرة نظام يوليو لكل الأدوار والأنشطة الأهلية داخل وعاء الدولة.

تلك المراحل المتتالية تفسر لنا لماذا أصبح الملف القبطى فى يد الكنيسة دون غيرها، فلم تعد هناك نخبة قبطية لها دور قيادى بين الأقباط، وقادرة على إدارة شئونهم الاجتماعية والسياسية. ولهذا أصبحت الإدارة الكنسية هى المسئول الأول عن الملف القبطى (يناير ١٩٧٧)، ولم تمض إلا سنوات من سبعينيات القرن الماضى حتى انعقد المؤتمر القبطى، وقدم مطالب الأقباط، وكان المؤتمر من رجال الدين أساسا، وبهذا تأسس وضع جديد، حيث أصبحت الكنيسة هى التى تعمل من أجل تحقيق المطالب القبطية. وحدث الصدام الشهير بين الرئيس السادات والبابا شنودة الثالث فى عام ١٩٨١م، والذى نتج عنه تحديد إقامة البابا فى دير وادى النطرون.

يمكننا أن نرصد بالتالى تغيرا فى وضع الأقباط؛ لأن الشأن القبطى ابتعد عن المجال الأهلى والمدنى، وابتعد بالتالى عن المجال السياسى. لقد تحول الملف القبطى إلى شأن مؤسسى خالص، بين مؤسسة الكنيسة ومؤسسة الدولة. ونظن أن لهذا الوضع تأثيرات بالغة على دور الأقباط، وهو ما يؤدى إلى تأثيرات بالغة على الجماعة المصرية والأمة كلها. فالدور الفاعل للجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية يتحقق فى مجالات الحياة المتنوعة، والوضع الحالى للملف القبطى ربما يدعو الأقباط

للانعزال. أى أننا نفقد دورا لجماعة من الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، بتراجع دور هذه الجماعة داخل الشأن الخاص، بدلا من أن تكون معالجة الملف القبطى جزءا من حركة الأقباط داخل إطار النشاط العام لجماعتهم الأكبر. وبهذا أصبح تطور الملف القبطى ـ والشأن القبطى ـ مرتبطا بمنهج الإدارة الكنسية فى معالجة هذا الملف.

***

تطور إدارة الكنيسة للملف القبطى

كانت مرحلة المواجهة بين الدولة والكنيسة فى عهد الرئيس السادات ذات دلالة مهمة فى تحولات الشأن القبطى. حيث تأسس أسلوب لتناول الشأن القبطى، يقوم على تقديم المطالب، والاحتجاج والضغط لتحقيق هذه المطالب، خاصة من خلال مسألة اعتكاف البابا، وإلغاء صلاة العيد، والتى يتم فيها استقبال مندوب رئيس الجمهورية. وبين الاعتكاف الأول فى نهاية عهد السادات، والاعتكاف الذى حدث مع تداعى أحداث قضية وفاء قسطنطين، سلسلة من الأحداث التى شكلت نهجا فى العلاقة بين الكنيسة والدولة، والعلاقة بين الكنيسة والأقباط، وأسلوب إدارة الكنيسة للملف القبطى. ونركز هنا على أهم عناصر هذا النهج، لنعرف الصورة الأخيرة التى وصل لها.

http://kotob.has.it

فى مواجهة الدولة كانت البداية مع الاعتكاف، أو الاحتجاج الصامت، والذى يتواكب معه مطالبات قبطية بعودة البابا شنودة الثالث لإلقاء دروس الأربعاء، وهو ما يعنى مطالبة الدولة بتحقيق مطالب البابا، حتى يعود من الدير، وهى فى النهاية مطالب الأقباط أنفسهم. وعندما قرر السادات تحديد إقامة البابا شنودة الثالث فى الدير وتشكيل لجنة لإدارة الكنيسة، أدى ذلك لوعى قيادة الكنيسة بالنتائج السلبية للاحتجاج والمواجهة مع الدولة، كما أدركت الدولة صعوبة تغيير قيادة الكنيسة. لذلك كانت المرحلة التالية لذلك تعد اختبارا حقيقيا لنهج كل طرف، وكيفية التعامل فى المستقبل. واستطاعت الكنيسة إفشال دور اللجنة المعينة لإدارة الكنيسة، وبدعم من الأقباط، ولأنها سابقة تتعارض مع النظام الكنسى. بهذا تأكد أن اختيار القيادة الكنسية ـ أى البابا ـ شأن كنسى يتبع النظام الكنسى، ولا يمكن للدولة أن تتدخل فيه وتحوله إلى أسلوب التعيين والتدخل الإدارى.

من ناحية أخرى، رأت القيادة الكنسية أن تحديد إقامة البابا ـ دون وجود ضغط يمنع الدولة من ذلك ـ يعنى أن الأمر يحتاج لتأسيس وضع يمنع من تكرار هذا الأمر، ويكسب الكنيسة قدرة على تحقيق مطالب القبط من خلال الاحتجاج، وإلا يصبح الأمر مجرد مواجهة وصدام بدون فائدة. لذلك بدأت القيادة الكنسية فى منهج آخر ـ منذ منتصف

الثمانينيات بعد خروج البابا شنودة الثالث من الإقامة الجبرية ـ يعتمد على الحوار المباشر مع الدولة، دون المواجهة العلنية، كما يعتمد على تأسيس وضع القيادة الكنسية لدى الرأى العام، وخاصة أجهزة الإعلام.

وقامت عناصر تلك المرحلة على موقف البابا من قضية زيارة الأقباط لمدينة القدس، حيث منع زيارة القدس، وقال إننا لن ندخلها إلا مع إخواننا المسلمين. وأكد البابا عبر العديد من اللقاءات المواقف الوطنية للكنيسة القبطية. ومن جانب آخر، انخرطت الكنيسة أو بعض مؤسساتها فى حوارات مع المثقفين والكتّاب، كانت مع المفكرين الإسلاميين فى البداية، ومع المثقفين العلمانيين بعد ذلك. وفى نفس الوقت عزز البابا والقيادات الكنسية من التواجد القبطى الأرثوذكسى فى المحافل الدولية المسيحية، والتى اتهمت ضمنا بأنها أخذت موقفا سلبيا وصامتا من المواجهة بين السادات والبابا شنودة الثالث. بهذا حاولت القيادة الكنسية تأسيس وضعها فى الداخل والخارج. وكأنها تريد معالجة ما يمكن أن يحدث من نتائج بسبب أى مواجهة مع الدولة. وفى نفس الوقت أصبح المنهج المعتمد منذ منتصف الثمانينات هو الحوار المباشر وغير العلنى، مضافا له الاحتفالات الرسمية، التى يعلن من خلالها تأكيد كل الأطراف على الوحدة الوطنية، خاصة فى شهر رمضان.

وجملة هذه الصورة أدت إلى ظهور تيار بين الأقباط يواجه القيادة الكنسية، ويتهمها بأنها تطلب ود الدولة، أو أنها تتساهل مع الدولة فى

http://kotob.has.it

ما يخص الشأن القبطى. ولكنها أدت فى الوقت نفسه إلى تأسيس وضعية إعلامية للقيادة الكنسية، وشبكة من العلاقات الواسعة. وهنا نرى أن هذه المرحلة قد شهدت موافقة ضمنية وعلنية على دور الكنيسة فى الشأن القبطى، وجاءت الموافقة من الدولة ومن الإعلام والرأى العام. والأمر لا يتعلق برأى القيادات الكنسية فى القضايا الوطنية؛ لأنها التزام دينى وأخلاقى ووطنى، ولكن الأمر تعلق بأن كل الأطراف كانت تتعامل مع الشأن القبطى من خلال الكنيسة، وأولهم الدولة. ومرة أخرى يتأكد دور الكنيسة فى الملف القبطى، كما يتأكد تفويض الأقباط لها فى شئونهم الخاصة.

القضايا الوطنية ودلالتها السياسية

وتغيرت الأمور بعد ذلك فى تسعينيات القرن الماضى، خاصة مع نهايات القرن. وكان التغير يأخذ مسارا لتأكيد دور الكنيسة، ومسارا لتصعيد المواجهة وعرض المطالب القبطية. وجاء تأكيد دور الكنيسة فى قضية وطنية لم تأخذ حقها من الاهتمام، فى ما تضمنته من دلالات. فعندما أقبل بعض الأقباط على زيارة القدس، ووقف البابا شنودة الثالث ضد هذا التوجه، اهتم الإعلام بالجانب الوطنى فى المسألة، ولم يهتم بالجانب السياسى الكنسى فيها. فقد قرر البابا شنودة الثالث حرمان كل من يقوم بزيارة القدس. وهنا استخدمت سلطة الحرمان الكنسى فى غير

http://kotob.has.it

موضعها، ودون سند من التقاليد الكنسية، التى تنظم قرارات الحرمان. وبهذا مارست القيادة الكنسية دورا سياسيا، واتخذت قرارا سياسيا، وفرضت هذا القرار على الأقباط، واستخدمت سلطتها الدينية فى تنفيذ القرار السياسى، وقبول هذا الأمر بمعارضة من بعض الأقباط، حتى تم فرضه فى نهاية الأمر، أى تم فرض سلطة القيادة الكنسية فى شأن سياسى.

والحقيقة أن المنع من السفر قرار سياسى فى المقام الأول، ومن سلطات الدولة، والسلطات القضائية دون غيرها. كما أن هذا القرار تم تنفيذه على الأقباط، ولم يكن منفذا على المسلمين. والبعض يرى أن الكنيسة أوقفت شعيرة دينية، والحقيقة غير ذلك؛ لأن زيارة القدس ليست شعيرة، بقدر ما هى تبرك، وحتى وقف الشعيرة لا يؤدى إلى المنع من السفر. وكان المفروض أن تعلن الكنيسة عن رأيها، وتحاول إقناع الأقباط به، دون أن تمارس حق فرضه، وهى لا تملك السلطة السياسية والقانونية لذلك. وبالفعل كانت القيادة الكنسية تكتفى بإعلان رأيها، حتى تزايدت معدلات زيارة القدس، فرأت القيادة الكنسية أن هذا الأمر يعنى أن الأقباط لم يلتزموا طواعية برأى القيادة الكنسية، فقررت أن تحول رأيها إلى قرار نافذ. وعندما تم تنفيذ قرار الحرمان على البعض، وحاولوا الاعتذار للقيادة الكنسية، طلب منهم أن يكون الاعتذار علنيا وفى صحيفة الأهرام القاهرية، وهو ما حدث.

http://kotob.has.it

وقد فسرت القيادة الكنسية موقفها من زيارة القدس بأن هذه الزيارات قد تؤدى لمشكلات، وقد يتعرض بعض الأقباط لهجوم أو يلحق بهم أذى من عمليات المقاومة، مما يؤدى إلى رد فعل سلبى للرأى العام. لهذا قررت استخدام سلطتها لمنع زيارة القدس، وفسر قرار استخدام حق الحرمان فى موضع غير موضعه، بأن على الأقباط الالتزام بقرار البابا، لذلك يحرم من لا ينفذه، فعليهم توصيل رسالة للرأى العام، بأن الأقباط ينفذون رأى البابا. إذن تجلى هنا الدور السياسى للكنيسة، كما أرتبط هذا الدور بسلطة سياسية نافذة، وتقبل الرأى العام ما حدث، دون أن ندرك أن الأمر مثّل تغيرا خطيرا فى علاقة الكنيسة بالأقباط، وعلاقتها فى مواجهة الدولة. أعلم أن القضية وطنية فى المقام الأول، وأن ما حدث كان لخدمة المصالح الوطنية للجماعة المصرية، وكان لمصلحة الجماعة القبطية. فزيارة القدس مرفوضة فى ظل الاحتلال الصهيونى، كما أن أى شكل من التطبيع يخدم مصالح العدو. نعم علينا أن نؤكد أن الهدف كان وطنيا ومقبولا، لكن المنهج كان أمرا آخر، فقد كان تأسيسا لدور الكنيسة بين الأقباط.

توالى تصاعد التوتر

وعلى الجانب الآخر كانت الأحداث تتصاعد، ما بين الكشح الأولى والثانية، ثم قضية جريدة النبأ، وأخيرا قضية وفاء. وما حدث فى هذه

الوقائع المتتالية كان جديرا بالاهتمام، ففى أحداث الكشح ارتبطت الوقائع بأحداث عنف، كان لها ضحاياها. إذن كانت أحداث الكشح، تقع فى إطار أعمال جنائية يحاسب عليها القانون. وهذه الأعمال حدثت بين بعض الأقباط وبعض المسلمين. أما فى حادثة جريدة النبأ، فإن الجريدة نشرت موضوعا وصورا عن رجل دين مسيحى، واستخدمت أسلوبها المعتاد، وهو ما نسميه أسلوب الصحافة الصفراء. وفى قضية وفاء، أصبحنا بصدد امرأة تركت منزلها لتشهر إسلامها.

ولكن الموقف القبطى والكنسى فى هذه الحالات توجه باللوم على الدولة وعلى المسلمين، وجرى الاحتجاج علنيا، فى الكشح أولا، ثم فى المقر البابوى فى حادثة النبأ ووفاء. وفى كل هذه الأحداث رفعت شعارات مستفزة، حيث طالب بعضها بالتدخل الأجنبى. ودلالة هذه الأحداث، أن رد الفعل لم يرتبط بالفعل الذى قام من أجله ارتباطا متوازنا. ففى قضية وفاء وصلنا مرة أخرى إلى الاعتكاف، أى الصورة المتكاملة للاحتجاج، رغم أن القضية كانت شأنا فرديا. وحتى فى حادثة جريدة النبأ، لم يكن الاحتجاج على الجريدة، بل على الدولة والمسلمين، وكأن المسئولية تقع على الجميع، وليس على الجريدة، أو من تعاون معها. وهنا يتضاءل التيار الذى عارض مهادنة الكنيسة للدولة، ويعاد ترتيب المشهد القبطى، ليعبر عن التحام بين الكنيسة والأقباط، كما حدث فى نهاية حكم السادات.

http://kotob.has.it

يتضح من هذه الصورة، أن تلك الأحداث مثلت مناسبات لعودة التأكيد على المطالب القبطية، ومثلت مناسبة لاختبار المواجهة بين الكنيسة والدولة. وفى المرة الأخيرة - أى قضية وفاء - كانت الدولة هى التى تنسحب من المواجهة أمام الكنيسة. بهذا تغير الوضع عن نهاية فترة حكم السادات، وتأسست وضعية للكنيسة فى الشأن القبطى. وبهذا أصبحنا أمام ملف قبطى جديد، يتحدد مضمونه فى المطالب أو المشكلات القبطية، وتتحدد أطرافه فى الأقباط والكنيسة والدولة، دون أى أطراف أهلية أخرى، ودون تواجد للجماعة المصرية، أو بعض من فعالياتها. من هنا جاءت أهمية قضية وفاء.

***

تداعيات قضية وفاء على الملف القبطى

لماذا نقف عند قضية وفاء قسطنطين؟ لأنها لحظة كاشفة، تجمعت فيها عدة عوامل واتجاهات، تأكد أن لها ثقلا ووزنا فى الواقع المعاش. لهذا نحتاج لقراءة دلالات اللحظة، ونفهم الاتجاهات والمواقف التى سمحت بحدوثها. وعلينا أن نفعل هذا، لأننا لا نرغب فى تكرار اللحظة مرة أخرى، بنفس صورتها، أو بصورة أخطر فى دلالتها. فما حدث من صراع حول حق الولاية بين الدولة والكنيسة، لا نقول فقط: إنه ليس فى صالح الدولة ولا فى صالح الكنيسة، بل نقول: إنه ليس فى صالح الجماعة المصرية. ففى هذه القضية تم ترتيب عدد من الأوضاع التى يمكن

أن تؤثر سلبا على تماسك الجماعة المصرية، لأنها تخلق حالة من التمييز القانونى والدستورى، وحالة من التمييز فى الواقع المعاش بين المسلمين والأقباط. فما حدث جعل للأقباط وعليهم ولاية للكنيسة أولا، أما الولاية للدولة فتأتى من خلال ولاية الدولة على الكنيسة.

وإذا بحثنا عن الجماعة المصرية، سنجد أنها تمثل الجماعة الحضارية والسياسية التى تنظم حركتها داخل النظام العام، ويترتب لها حقوق وواجبات تجاه الدولة والدستور والقانون. وتقوم الجماعة المصرية - بوصفها الإطار الجامع لكل الجماعات والاتجاهات والمؤسسات، ومنها الكنيسة والأزهر وغيرهما - بدورها فى تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، ومنها يأتى دور الجماعة الوطنية فى مواجهة التحديات الخارجية، والمطالبة بالإصلاح. والأقباط هم جزء أصيل من الجماعة المصرية، ويفترض أنهم أيضا جزء أصيل من كل مكونات الجماعة المصرية. أى أنهم ينتمون للجماعة المصرية - من خلال انتمائهم للجماعات المهنية والجغرافية والسياسية، وكذلك انتمائهم للكنيسة، أو إلى جماعتهم الدينية.

طبيعة المؤسسة الكنسية

ولكن الوضع الحاصل فى قضية وفاء جعلنا نرى صورة مختلفة، حيث الكنيسة تعبر عن الأقباط فى مواجهة الدولة، ولم يعد هناك مساحة

http://kotob.has.it

للجماعة الأهلية، أو إلى أى نشاط أهلى أو مدنى. معنى ذلك، أن الشأن القبطى أصبح يخص مؤسسة الأقباط - وهى الكنيسة - فى مواجهة الدولة. وهذه العلاقة المؤسسية أخلت بوضعية الجماعة المصرية، من حيث هى كيان أهلى غير إدارى. ومعنى هذا أيضا، أن تلك الوضعية أخلت بالتعريف التاريخى للكنيسة، حيث إنها مؤسسة أهلية أولا وأخيرا، ولكن تمثيلها للأقباط، أو للشأن القبطى فى مواجهة الدولة جعل منها مؤسسة إدارية على نمط المؤسسات التى تتشكل منها الدولة.

وتلك فى ظنى واحدة من النتائج التى يجب أن نتوقف عندها، لأنها تمثل لحظة فارقة فى تاريخ أقباط مصر. فالكنيسة بحكم دورها الدينى، ودورها فى إقامة الشعائر الدينية، تعد مؤسسة أهلية يقوم على شئونها رجال الدين. وعليهم مسئوليات النصح والوعظ والتعليم وممارسة الشعائر. ومن مسئولية ووظيفة رجل الدين تتشكل مسئوليته الروحية على رعايا الكنيسة المنتمين لها. وهذه المسئولية الروحية مرتبة فى أنظمة تضع شروطا للعضوية فى الكنيسة، ومن هذه الشروط تتحدد سلطة الكنيسة فى قبول العضوية أو رفضها، أو إنهاء العضوية، بما يعرف بالحرم لدى طوائف مسيحية، أو القطع لدى طوائف أخرى. وهنا نؤكد أن هذه السلطة الروحية المشكِّلة لنظام العضوية تؤدى إلى دور فاعل للكنيسة يسمح لها بإجراء محاكمة دينية للأعضاء، وكل هذا ثابت فى الأنظمة واللوائح، وكذلك موجود لدى كل الطوائف المسيحية.

والهدف من هذه الإجراءات ليس فرض سلطة على الناس فى شئونهم الدينية، ولكن تنظيم أوضاع الطائفة المسيحية، بتحديد العقائد الأساسية التى تؤمن بها، ويكون على عضو الطائفة قبول هذه العقائد وعدم الإخلال بالواجبات الدينية الأساسية، حتى يكون عضوا فى الطائفة المسيحية، أى عضوا فى الكنيسة.

دور غير مسبوق للكنيسة

وهنا علينا أن نؤكد أهمية الفرق الواضح بين الإسلام والمسيحية فى هذا الشأن، فالإسلام ليس له مؤسسة بهذا الشكل، ولكن الممارسة الدينية فى الإسلام تتشكل من خلال عدد من الكيانات المتنوعة، والمنفصلة عن بعضها، والتى لا تمثل إلا إطارا للجماعة المؤمنة، ومنها المساجد والجوامع، ثم جماعات العلماء وغيرها. أردنا من ذلك التأكيد على أن دور المؤسسة فى المسيحية غير دورها فى الإسلام، وهذا نوع من التنوع فى الممارسة الدينية، ونوع من التنوع فى الجماعة المصرية. ولكن هذا التنوع أصبح فى هذه اللحظة سببا فى تلك الصورة المضطربة التى نقف أمامها، لأن التنوع الدينى جزء أصيل من حالة التعايش التى شهدها تاريخ الجماعة المصرية، وعندما تحول هذا التنوع من المجال الدينى إلى المجال الاجتماعى والسياسى أصبحنا فى حالة من الاضطراب، لأننا لا نملك أدوات تاريخية للتعامل مع هذه الحالة. ولا نريد أن نقول إن هذه

http://kotob.has.it

الحالة غير مسبوقة تاريخيا، ولكن سوابقها كانت لحظات غير مكتملة، والجديد هنا أن الكنيسة عندما عبرت عن الشأن القبطى، وتحدثت باسم الأقباط، وطالبت بحقوقهم، لم يكن هناك كيان آخر، ينازعها الولاية على الشأن القبطى، وهذا هو بالضبط ما جعل اللحظة التى نقف أمامها غير مسبوقة تاريخيا. فمهما كان دور الكنيسة فى التاريخ، فقد كان دائما للجماعة القبطية صور متعددة تعبر بها عن نفسها.

أردنا من هذا تعريف المؤسسة الكنسية، بوصفها مؤسسة أهلية دينية، لنرى تأثير تمثيلها للشأن القبطى على طبيعة المؤسسة ودورها، وأدواتها فى التعبير عن دورها. وهنا لا نستطيع أن نقول إن الكنيسة تحولت إلى مؤسسة سياسية، لأنها لا تمارس السياسة بالمعنى الحزبى، ولا تطرح برنامجا سياسيا، ولا تنشر أفكارها بين الناس. ولهذا لا نستطيع أن نقارنها بالأحزاب أو الجماعات السياسية. والكيانات السياسية بمختلف صورها لها طبيعة أهلية، فهى تمارس العمل السياسى بين الناس، وتحاول أن تجمع الأعضاء، ولكنها لا تعبر عنهم إلا سياسيا، ولا تمارس أى وظيفة تنظيمية عليهم. كل هذا يدفعنا لتعريف الدور الذى تقوم به الكنيسة، لنفهم دلالته على بنيان الكنيسة.

فالكنيسة، ترعى شئون الأقباط، وتقدم مطالبهم للدولة، وتنظم حركة احتجاجهم على الدولة، وتمثلهم فى المشكلات التى قد يعانون منها، وتحدد لهم الوسيلة التى تجرى بها العلاقة مع الدولة، بل فى الواقع تحدد العلاقة مع الدولة. فعبر أكثر من ثلاثة عقود، تحدد موقف الدولة

الكنيسة تتشبه بالدولة

وملخص هذه الصورة، أن الكنيسة أصبحت تقوم بالعديد من الأدوار، مما يختلف عن ميراثها التاريخى، وهذه الأدوار جعلت الكنيسة تتشبه بالدولة، لا بالأحزاب أو الجماعات الأهلية. والتشبه بالدولة نعنى به أن الآليات الجديدة للعمل، ومنهج التعامل لدى الكنيسة جعلها تتبنى أوضاعا وترتيبات إدارية فى المقام الأول. بأن جعلت الإدارة الكنسية - وهى الجهاز الخاص بشئون المؤسسة الدينية - يقوم أيضا بوصفه جهازا خاصا بشئون الأقباط. فأصبحت الإدارة الكنسية هى التى تدير الملف القبطى، وتحدد طرق معالجة المواقف المختلفة. وهى فى النهاية تتعامل مع الدولة، لا بمنطق الحركة الأهلية الشعبية، بل بمنطق الإدارة والمؤسسة التى تحدد الطلبات، وتمارس الضغط السياسى، حتى يتحقق لها ما أرادت. فقوة الكنيسة - كمؤسسة دينية، مع سلطتها الدينية، وتكامل أدوارها - جعلها مؤسسة قوية جامعة مانعة، لها سلطة وهيمنة على الأقباط عامة، فى ما يخص الدين والحياة. ولأنها المؤسسة الحامية للأقباط، والتى توفر لهم الاحتياجات والطلبات، لهذا أصبحت تقوم بدور يستحق أن تقدم فى مقابله الطاعة، فى مجالات الحياة عموما.

أردنا بهذا أن نعرف أن تسليم وفاء للكنيسة لم يكسر ولاية الدولة على فرد ينتمى لها فقط، ولم يعط للكنيسة ولاية خارج إطار القانون والدستور فقط، بل نزعم أن تسليم وفاء للكنيسة أثر بشكل سلبى على

http://kotob.has.it

من الأقباط، من خلال موقف الكنيسة من الدولة، وموقف الأخيرة منها. وكل هذه الشئون تشبه فى جانب منها عمل النقابات، وكأن الكنيسة هى نقابة الأقباط، ليس بحكم المهنة، بل بحكم انتمائهم الدينى والاجتماعى والحياتى. فتعبر عنهم فى شئونهم كلها، فى حين أن النقابة تعبر عن الشئون المهنية فقط. وفى نفس الوقت، نجد أن الكنيسة تدافع عن حقوق الأقباط فى مواجهة الدولة، وهو ما يدخل فى الشق السياسى من حياتهم. تلك الأدوار معا، ورغم أنها محصورة داخل الشأن القبطى، إلا أنها حصرت الشأن القبطى الاجتماعى والسياسى مع الشأن الدينى. فكانت الأدوار متكاملة، واستغنى بها الأقباط عن أى أدوار أخرى يفترض أن يقوموا بها داخل مؤسسات وجماعات الجماعة المصرية.

الواقع أن هذه الممارسات الكنسية جعلت الانتماء للكنيسة لا يبنى فقط على الانتماء الدينى، ولكنه أصبح انتماء كليا، بعدما أصبح دور الكنيسة كليا وشاملا. ولهذا تغير نوع الانتماء للكنيسة، وتغيرت سلطة الكنيسة على رعاياها، وأصبحت تنظم الشأن القبطى العام، لذلك أصبحت تحتكر هذا الشأن، ولا تريد أى نشاط فيه من خارج ما تنظمه من مواقف. فأى نشاط أهلى قبطى خارج عن إطار التنظيم الكنسى - ولو على المستوى الفردى - يؤثر سلبا على الطريقة التى تدير بها الكنيسة شئونها.

http://kotob.has.it

الكنيسة القبطية نفسها، لأنه شكَّل لها دورا وأسس لها طبيعة ليست منها، ولم تكن. وهذه الطبيعة الجديدة تعتمد على إعطاء الكنيسة القوة القاهرة، وهى قوة تعطى للدولة، وهى فى كل الحالات قوى يناط بالدولة احتكارها، لأنها فى الأساس تمثل صلاحية يُحتَم إعطاؤها للدولة، حتى تحفظ النظام العام. ومثل تلك الصلاحيات تحتاج دائما للمراجعة، فهى الباب الذى يسمح بحدوث التجاوزات، ومنه يأتى الاستبداد. فالتحفظ على شخص - بوصفه يمثل خطرا على الأمن العام - يمثل صلاحية تعطى للدولة، ويجب أن تراقب، لأنها هى الوسيلة الأولى للاستبداد. والتحفظ يأتى بسبب وجود خطورة على الأمن العام، وعندما يستخدم كأداة سياسية ضد المعارضين، يصبح خرقا للدستور، وقواعد العمل السياسى القائمة على التعدد.

لهذا أصبح تسليم وفاء للكنيسة لحظة فارقة لتأسس الكنيسة كمؤسسة إدارية جامعة مانعة، لها تكوين يماثل تكوين الدولة، ويتفوق عليه لاحتكارها السلطة الدينية، مع الشأن القبطى إجمالا. ونعرف ضمنا أن مجال حركة الكنيسة محدود، ولا يقاس بدور الدولة، ولكن فقط نتكلم عن طبيعة دور المؤسسة الكنسية فى الشأن القبطى تحديدا. لأن عملية التسليم كانت تعنى أولا أن ما قامت به وفاء، يمثل خطرا على أمن الكنيسة، والجماعة القبطية، ويلحق الضرر بالشأن القبطى. فحاولت الكنيسة منع وفاء ولو بالقوة. وهو ما لا يمكن تحققه إلا من خلال تسليم

http://kotob.has.it

وفاء للكنيسة، وقد خضعت الدولة لهذه الرغبة، متنازلة عن جزء من هيبتها، وكأنها رأت أن الاحتجاج القبطى قد يؤثر على أمن الدولة، فرأت أن أمنها أهم من تنازلها عن ولايتها على فرد من رعاياها.

والحقيقة أن أهمية الطلب الكنسى بتسليم وفاء يكمن فى أن الكنيسة رأت أن هذا حقها القانونى، ورأت أن على الدولة أن تنفذه، رغم أن هذا العمل غير جائز فى كل الأحوال. فأيا كان السبب وراء إشهار إسلام وفاء، فإن التسليم غير جائز. وأيا كان موقف وفاء فى نهاية الأمر فإن التسليم غير جائز أيضا. والأخطر من هذا، ما تم ويتم بعد التسليم، وهو تحديد الإقامة فى مكان محدد وهو الدير، ثم اتخاذ قرار - ربما يكون قد نفذ - بإبعاد وفاء وكل أسرتها عن البلاد، ومعها مارى وأسرتها، ولا نعرف من أيضا. وقرار الإبعاد من سلطة الدولة دون غيرها، وتنفيذه يعنى أن ولاية الكنيسة على الأقباط قد تحققت كأمر واقع. وكل هذا يحدث، دون اعتراض قبطى شعبى، أو تحرك أهلى، بل بتأييد قبطى شعبى.

وموقف الأقباط يعنى أنهم قبلوا التسليم بولاية الكنيسة عليهم، فى مقابل أن تقوم الكنيسة بتلبية احتياجاتهم ومطالبهم، وحل مشكلاتهم، وإعطائهم حقوقهم. وهذا الموقف يماثل تماما ما يحدث فى العلاقة بين الأمة والدولة، حيث يفترض أن تتنازل الأمة عن مساحات من السلطة للدولة، فى مقابل ما تقوم به الدولة من أدوار. أى أن الأصل فى السلطة

أنها صلاحية تعطى للدولة، فى مقابل ما يطلب من الدولة من مسئوليات. ومعنى هذا، أن فى الجماعة القبطية قد تم التنازل عن مساحات من السلطة والحرية من قبل الأقباط، وأصبحت تمثل صلاحيات للكنيسة، كى تقوم بالمسئولية التى تركها الأقباط عليها. وهذه العملية من التنازل الطوعى - أو الذى يفترض أن يكون طوعيا - تشكل علاقات جديدة بين الأقباط والكنيسة، مما يؤدى فى النهاية - كما أشرنا - إلى تغير دور الكنيسة وطبيعتها المؤسسية، وهى كلها تأثيرات ذات وقع تاريخى.

الأقباط وولاية الكنيسة

وعند هذا الموضع، علينا أن نفهم طبيعة العلاقة بين الأقباط والكنيسة، وكيف تأسست عملية التنازل الطوعى لصلاحيات من الأقباط للكنيسة. فأولا نقول إن التنازل الطوعى التاريخى للدولة لا يكون طوعيا بهذه الصورة، بل قد يكون مزيجا من الاختيار والإجبار. والتاريخ يشهد على أن نظرية التنازل الطوعى للدولة تقوم على الحاجة قبل أن تكون اختيارا حرا. كذلك نرى أن التنازل الطوعى لا يمكن أن يتم من كل فرد على حدة، ولكنه يحدث من أفراد وفى حالات، حتى يصبح حالة عامة فى النهاية. وإذا كان التنازل الطوعى يبدو اختيارا فى بدايته،

http://kotob.has.it

فهو ليس اختيارا فى نهايته . وتلك هى الحالة فى عملية التنازل الطوعى من الأقباط للكنيسة . إنها حالة تأسست على احتياج معين ، وأصبحت تتأكد من خلال قدرة المؤسسة الكنسية على تلبية الاحتياج . وأصبح الأمر يتأسس أكثر من خلال التكرار والاستمرار والديمومة . ويتأكد أيضا من موافقة الأغلبية عليه ، أو على الأقل قدر معتبر ومؤثر منها .

ولكن التنازل الطوعى يبدأ فى أوله وكأنه تنازل عن دور من الأقباط للكنيسة ، ولكنه فى النهاية يصبح دورا للكنيسة ، مرتبطا بمسئوليات على الكنيسة ، كلما قامت بدورها كلما تأكدت مسئولياتها ، وتأكدت صلاحيتها وسلطتها ، أى تأكدت ولايتها على الأقباط . وموقف الدولة فى هذا الأمر شديد الأهمية ، بل نقول شديد الخطورة . لأن ما تنازل الأقباط عنه للكنيسة كان دورهم ونشاطهم الأهلى فى العديد من المجالات ، خاصة فى الشأن القبطى فلم تعد هناك مؤسسات قبطية أهلية تعنى بالشأن القبطى ، خارج إطار الكنيسة . بل نقول إن الجهد القبطى الفردى الأهلى تقلص لحد كبير . معنى هذا أن الأقباط تنازلوا عن دورهم فى الشأن القبطى ، وسلموا الملف القبطى للكنيسة ، وأصبح نشاطهم فاعلا ومؤثرا ، ولكن من خلال الكنيسة . وعندما قامت الكنيسة بهذا الدور ، ونظرا لأنها مؤسسة لها سلطة دينية ، ويرتبط القبطى بها من خلال العضوية الرسمية ، كما بينا ، لهذا اتجهت الكنيسة لتنظيم شئون الأقباط ، ثم اتجهت للدولة ممثلة لهم ، فما كان من الدولة إلا قبول هذا

التمثيل، ونزعم أن الدولة قبلت تمثيل الكنيسة للأقباط منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات، أو قبلها. وفى الحادثة الأخيرة قبلت الدولة أن يكون للكنيسة ولاية على الأقباط، أو على قبطى، أو من كان قبطيا، فى الحالات التى تنتمى للملف القبطى، أى ملف المطالب والمشكلات والاحتياجات.

ومن الضرورى هنا اكتشاف أهمية الربط بين الدور الذى أصبحت الكنيسة تقوم به، وبين امتلاكها أصلا للسلطة والقدرة على العقاب فى المجال الدينى. فالكنيسة عندما تقوم بكل الأدوار، أو عندما تتولى الشأن والملف القبطى، فهى تفعل هذا من خلال جهازها الكنسى، وأدوات الإدارة الكنسية، وسلطاتها الدينية. ومعنى هذا أن التنازل الطوعى الافتراضى يرتبط أيضا بمدى تعلق الأقباط بالكنيسة. فحيث إن القبطى أصلا متعلق بالكنيسة فى المجال الدينى، وحيث إن الكنيسة الآن تقوم بإدارة الملف القبطى كاملا يصبح الاعتراض على الكنيسة من جانب بعض الأقباط المعترضين على تولى الكنيسة للشأن القبطى، سببا فى مواجهة السلطة الدينية للكنيسة. واستخدام الكنيسة لسلطتها الدينية فى مجال الشأن القبطى - أى فى أمور السياسة والاجتماع - يؤكد سلطتها، كما حدث فى موضوع زيارة القدس. وكل تنازل طوعى يتحول فى النهاية لأمر واقع، يصعب تغييره. لهذا تكتمل الصورة أكثر، ليصبح للكنيسة مساحة لتولى شئون الأقباط، مؤيدة بموقف قبطى، وموقف من الدولة، وبسلطة تملكها، وسلطة تتنازل الدولة عنها للكنيسة.

http://kotob.has.it

توقعات والتزامات جديدة

إذن، تلك الحادثة الكاشفة والمهمة ـ والتى نتوقف عندها، ويجب أن نفعل ذلك ـ تؤسس لوضع علينا أن نناقشه ونراجعه. بل نقول: إن علينا أن نغيره، قبل أن تأتى العاصفة التالية، فيكون الوضع تأسس لعمق غير مسبوق، وتكون تداعياته ذات أثر تاريخى، فنصبح أمام مأزق تاريخى وحضارى، يمس كيان الجماعة المصرية، ويسحب من رصيد خبراتها فى العيش المشترك.

والخطر يأتى من تحقق الولاية، وتسليم الدولة بها، وخضوع الأقباط لها. وتخيل كيف تقبَّل الأقباط تسليم وفاء للكنيسة، بل نقول كيف طالب البعض بذلك، وكيف سعد البعض به. فمعنى كل هذا أن الأقباط ـ أو نقول كثرة من الأقباط ـ قبلت ولاية الكنيسة، واعتبرت أن نتيجة هذه الولاية إيجابية وفى صالح الأقباط. وهنا علينا أن نسمى هذه العلاقة بما يناسبها، فالقبطى يرى أن الكنيسة هى الحاضنة والمسئولة والأم، والمؤسسة الحامية، وفى مقابل ما تحققه من حماية يعطى لها السلطة. وما وصلت له الكنيسة الآن، وما قامت به بالفعل يؤكد هيبتها لدى الأقباط، سواء قناعة بما فعلت، أو تأكدا من سلطتها على رعاياها، وفى مواجهة الدولة.

هذه العلاقة تفرض على كل طرف القيام بدوره تجاه الآخر فى المستقبل. فأصبح على الكنيسة حماية الأقباط، فإن قصرت خرجوا

عليها، وعلى الكنيسة تحقيق مطالب الأقباط، فإن ظهر أنها لا تقدر على ذلك، خرج الأقباط منها. لهذا نتوقع أن تدافع الإدارة الكنسية على دورها الحالى، والأوضاع التى تحققت على أرض الواقع، وتوليها للشأن القبطى. وأيضا سيحاول الأقباط المحافظة على تلك الترتيبات الإدارية الحادثة، لأنها أصبحت تمثل عنصرا هاما فى تشكيل وعى الجماعة القبطية بأمانها. ما نريد الوصول له هو التأكيد على أن تلك الترتيبات الحادثة للملف القبطى، والشأن القبطى العام، الذى يتجاوز شئون ممارسة العقيدة والعبادة استقرت لحد ما، ولكنه مؤثر فى حادثة وفاء. مما يجعل تغيير هذه الترتيبات أمرا صعبا، ولا نقول مستحيلا.

ونحن هنا بصدد ترتيبات فى علاقة التبعية أو الانتماء، فى مقابل السلطة، تفرض توقعات تتجاوز الواقع القانونى والدستورى، وتتجاوز أسس الجماعة المصرية. ولا يمكن تحقيق تلك التوقعات إلا من خلال تأكيد عملى يحاول تأسيس أوضاع قانونية بفعل الأمر الواقع. فإذا تركت الأمور تتفاعل فى هذا المسار سيكون الصدام حتميا مع الدولة، ومع أسس بنية الجماعة المصرية. ويمكن أن يكون الصدام حادا، ويجعل التدخل الخارجى متاحا، خاصة وأن خطط التدخل الأمريكى والغربى جاهزة ومعدة، بل ومطلوبة لخدمة المصالح الغربية والأمريكية، وخدمة خطط الهيمنة.

لهذا تصبح مسئولية الجماعة المصرية كلها أن تعمل من اليوم من أجل إعادة ترتيب العلاقات بين الجماعات الفرعية المشكِّلة لها، وإعادة رسم

http://kotob.has.it

أدوار المؤسسات الأهلية، وتفعيل الكيانات الأهلية المتنوعة. وعلى الأقباط مسئولية خاصة فى هذا الأمر، لأنه يحتاج إلى مراجعة تعيد الشأن القبطى لمكانه التاريخى، كجزء من هموم وشئون الجماعة المصرية. وتعيد الكنيسة القبطية لدورها الأساسى، الذى حافظ عليها، وحقق مكانتها التاريخية. يجب أن يظل ملف قضية وفاء مفتوحا، حتى يعاد ترتيب أوضاع ملف الشأن القبطى.

***

المشهد الثالث
تجديد الجماعة القبطية

تصاعد الأزمات ذات الطبيعة الطائفية يدفعنا لإعادة النظر فى الملف القبطى، أوراقه وآلياته ووسائله، ومنهج العمل والغايات. وكثير من الخطابات القبطية يركز على موقف الدولة أو الأكثرية، ورغم أهمية المواقف المحيطة بالشأن القبطى، إلا إنها لا تحد من أهمية الموقف القبطى نفسه؛ بل نزعم أن موقف أى جماعة فرعية من الجماعات المشكِّلة للأمة يكون له دور أساسى فى تحديد موضع هذه الجماعة فى سياقها العام، ويحدد أيضا تاريخ دورها الخاص والعام. فإذا بحثنا عن موقف الأمة من جماعة من جماعاتها، سنجد أنه موقف تفاعلى، لا يتوقف فقط على مواقف الأكثرية، ولكنه يلتحم ويتأثر ويتفاعل مع موقف الجماعة الفرعية.

من جانب آخر - وفى الشأن القبطى على وجه التحديد - علينا أن نبحث عن المبادرات القبطية، والمواقف القبطية. فالأقباط جماعة أصلية تشكل جزءا مركزيا من تاريخ الجماعة المصرية، وجزءا أصيلا من التاريخ العربى الإسلامى. وقد قامت الجماعة القبطية مع غيرها من جماعات

http://kotob.has.it

المسيحيين العرب بدور حضارى وتاريخى مؤثر على مجمل أوضاع الأمة. لهذا نرى أن المبادرات القبطية لها دور مركزى فى تحديد أوضاع الأقباط، كما أنها تؤثر على مجمل تاريخ الأمة. وعليه نسأل أنفسنا عن موقف الأقباط من الشأن القبطى الخاص، والذى يحدد بدوره موقف الأقباط من الشأن العام للأمة. ونرى أن الوقت قد حان، وربما تأخرنا بعض الوقت كى نؤسس موقفا قبطيا جديدا، يساهم فى تجديد الدور التاريخى للأقباط فى أمتهم.

الكنيسة القبطية

من تاريخ الجماعة القبطية نرى تعدد الأطر التى تحرك الأقباط من خلالها، من جمعيات قبطية، وجماعات الأعيان وكبار القبط وغيرها. أما منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فنجد أن الفعل القبطى قد نحصر فى إطار الكنيسة، ونرى أن هذا الموقف مثل أحد المشكلات التى حدت من الدور القبطى، وأثرت على تنوعه ومرونته وتعدد سبله وأطروحاته. وعلينا أولا التأكيد على الدور المركزى للكنيسة القبطية، سواء فى تاريخ الأمة، أو تاريخ الجماعة المصرية، أو تاريخ الجماعة القبطية. وهذا الدور شمل الشأن الدينى، والفكر الدينى، والحفاظ على العقيدة، كما شمل الرأى المسيحى الأخلاقى العام، الذى حدد الموقف العام للكنيسة كمؤسسة تحمى مصلحة الجماعة المصرية ككل. وسيبقى للكنيسة القبطية موضعها المركزى، وعلينا جميعا أن نحمى هذا الموضع التاريخى.

ونؤكد ثانيا أن قضية الإصلاح الكنسى والتى طرحت منذ القرن التاسع عشر لها وضعية مختلفة عن مسألة الشأن القبطى الاجتماعى والسياسى والثقافى. نعنى بهذا الفترات التى شهدت محاولات للإصلاح الكنسى من خارج الكنيسة، والتى تمثلت فى حركة المجلس الملى المدعومة من كبار القبط، ومحاولتهم لتحديد دور رجال الدين فى عملية الإدارة والإصلاح الكنسى، ثم محاولة جماعة الأمة القبطية لإصلاح الكنيسة من الخارج، وقد كانت الجماعة مؤسسة اجتماعية. تلك المحاولات نراها مرحلة تاريخية لم يكتب لها النجاح، ونرى فى الحقيقة أن التيار الذى دعا لإصلاح الكنيسة من الداخل هو الذى حقق الإصلاح فى النهاية.

ونؤكد أن جيل الرهبان المثقف - والذى بدأ الرهبنة فى أربعينيات القرن العشرين، ومنهم قداسة البابا شنودة الثالث - حمل رؤية الإصلاح من الداخل، ورأى أن الإصلاح يبدأ بالرهبنة، لأنها الطريق التاريخى للإدارة الكنسية. وقد بدأ الإصلاح على يد الأساقفة الشباب فى عهد البابا كيرلس السادس واستمر مع وصول البابا شنودة الثالث إلى الكرسى البابوى. وأكدت هذه التجربة أن محاولات الإصلاح من الخارج كانت تنتهى بصراع مع رجال الدين، وتؤثر سلبا على مكانتهم، فتتأثر حركة الإصلاح نفسها سلبا. ويضاف لهذا تجدد رجال الكنيسة بدفع دماء جديدة لحركة الرهبنة والكهنوت، فأصبح لدى الكنيسة إدارة كنسية متطورة، ولديها الخبرات المتعددة والمناسبة.

http://kotob.has.it

وعلينا أن نفرق هنا بين مسألة الإصلاح الكنسى، ومسألة الملف القبطى وقضاياه الاجتماعية والثقافية والسياسية. حيث نرى أهمية تولى الملف القبطى من خلال مؤسسات قبطية غير كنيسة، ولا يعنى ذلك أن تكون هذه المؤسسات ضد الكنيسة، أو تدخل فى صراع معها، ولكن نرى أن القضايا التى يحتويها الشأن القبطى - أى التى تخص وضعية الأقباط كجماعة فرعية داخل أمتهم هى من القضايا العامة التى تخرج عن الدور الدينى للكنيسة.

وغياب دور كبار القبط يدفعنا للتأكيد على أهمية تأسيس وضع فاعل لقيادات الأقباط، بل نقول: أهمية وجود مؤسسات من شأنها أن تظهر قيادات للأقباط من رجال السياسة والعمل العام. ويلاحظ غياب الدور العام للجمعيات القبطية التى لم تعد تشهد بروز قيادات قبطية جديدة. فأصبح من الضرورى تجديد دور الجمعيات القبطية، والتى كان لها دور تاريخى مؤثر فى ما يخص الشأن القبطى. وربما يكون من الضرورى تأسيس جمعية أو جمعيات قبطية جديدة، تجمع نخبة الأقباط المشغولة بالعمل العام.

والهدف من إنشاء مؤسسة قبطية هو أولا تجميع القيادات القبطية وتنمية حوارها الداخلى، وأيضا تفاعل تلك القيادات مع جماهير الأقباط. وبهذا يمكن تجديد خطاب الموقف القبطى، والدعوة له بين

الأقباط. حتى تتبلور لدى الأقباط رؤية عن كيفية التعامل مع شأنهم الخاص والشأن العام. ثم يكون على تلك المؤسسة تولى القضايا القبطية التى تحتاج لمعالجة. وعندما تتولى مؤسسة أهلية ـ أو مؤسسات ـ الملف القبطى، يمكنها أن تتفاعل مع الأنشطة الأهلية الأخرى، والجماعات الثقافية أو السياسية، للوصول إلى تفاهمات حقيقية حول وحدة الأمة وتماسك جماعاتها.

الأمة لا الدولة

تمثلت أهم المشكلات التى أصابت الملف القبطى فى توجيه الحوار والمطالبات والاعتراض تجاه الدولة المصرية. فأصبح الملف القبطى شأنا بين الأقباط والدولة. ولقد كان للدولة دور فى هذا، ففى العديد من المواقف تعاملت الدولة مع الكنيسة بوصفها ممثلة للأقباط، وكان للكنيسة دور فى هذا أيضا عندما قبلت دور ممثل الأقباط، ومالت لتأكيد هذا الدور وحصره فى نطاقها. أما الأقباط فقد كان لجوؤهم الدينى للكنيسة يتوسع باستمرار ليصبح لجوءا شاملا.

والمشكلة هنا أن الكنيسة ـ كمؤسسة ـ تتعامل مع الدولة مباشرة، وحصرت أطراف الملف القبطى بينها وبين الدولة. وقد يرى البعض أن الدولة هى السلطة المطلقة، وهى التى تتسبب فى المشكلات أحيانا، أو

http://kotob.has.it

هى القادرة على حل المشكلات. والحقيقة أن وضع الأقباط التاريخى لا يتحدد من خلال موقفهم من الدولة أو موقف الدولة منهم، ولكن يتحدد من خلال وضعهم فى الجماعة المصرية، وبالتالى وضعهم داخل الأمة العربية. وأى مشكلات تمس وضع الأقباط، أو تؤثر على حياتهم، هى فى النهاية مشكلات ترتبط بأسس العيش المشترك، ولهذا فهى شأن بين الجماعة القبطية وكل مكونات الجماعة المصرية. وأسس العيش هى القيم الحاكمة لكل مصرى، والتى يتحدد على أساسها الرباط العضوى لكل المصريين معا. ورغم تفرد الدولة المصرية بالسلطة، إلا أن تأثيرها الثقافى والحضارى، بل نقول وتأثرها الاجتماعى محدود للغاية، بل نقول منعدما أحيانا. فالاتجاهات السائدة بين المصريين هى من صنع المؤسسات والجماعات والفعاليات الأهلية فى المقام الأول.

يضاف لذلك أن قيم وأسس العيش المشترك هى أساس الترابط بين جماعة الأقباط داخل جماعتهم المصرية. وهى مسألة حياتية فى الأساس، وليست مسألة تخص سلطة الدولة، أو مسألة تتحقق بالسلطة أساسا. وعندما نقول: إن بعض المشكلات القبطية تتسبب فيها الدولة، فالأقباط بحاجه لموقف عام للجماعة المصرية يؤكد حقوقهم الدينية، ومن خلال هذا الموقف تصبح الدولة فى تعسفها معادية للجماعة المصرية ككل، وليس فقط للجماعة القبطية. ومن الضرورى ملاحظة دور الدولة تجاه الأقباط، والذى تراوح بين التعسف والتودد بصورة كانت فى معظم

الحالات تخل بقيم التعايش وترسل رسائل خاطئة لكل الأطراف.

لكل هذا، نرى أننا نحتاج لمؤسسة أو مؤسسات قبطية تتفاعل مع مؤسسات الأمة، لتعيد تأسيس ما قد غاب من قيم وأسس العيش المشترك، ولتعيد مراجعة القواعد التى تحدد وحدة الجماعة المصرية، وتصون تميز جماعاتها الفرعية فى آن واحد. ولا نقصد من هذا عدم وجود أى دور للكنيسة فى هذا الشأن. فالكنيسة هى التى تربى الأجيال الجديدة وتحدد اتجاهاتهم، ويصبح دورها مركزيا فى تأصيل قيم العيش المشترك لدى شباب القبط. وكذلك نرى أهمية تكامل دور المؤسسات القبطية مع دور الكنيسة فى تأصيل العلاقة بين المؤسسات الدينية فى مصر، القبطية والإسلامية، والتى تؤصل دينيا لقيم العيش المشترك. لقد حان الوقت لعودة الحيوية لدور الأقباط فى مختلف المجالات، وحان الوقت للمبادرات القبطية الإيجابية، والتى تقوم أساسا على التفاعل المشترك مع كل مكونات الجماعة المصرية، فالفعل الحيوى النشط هو جزء من تأسيس قيم العيش المشترك.

* * *

http://kotob.has.it

خطاب الهوية القبطية بين العزلة والاندماج

ما هو الخطاب القبطى المعاصر؟ نقصد ما هو الموقف القبطى الشائع والسائد بين الأقباط اليوم فيما يخص الشأن القبطى الخاص، والشأن العام للجماعة المصرية؟ والواقع أن هناك صعوبة ما فى تحديد الخطاب القبطى السائد، أو حصر الخطابات القبطية عموما، وتتمثل هذه الصعوبة فى تعدد مستويات الخطاب، فهناك الخطاب العام، وهناك الخطاب الخاص والذى يدور بين الأقباط. وفى بعض الأحيان يكون هناك خطاب معلن، يخالف الخطاب الحقيقى. وتنبع تلك المشكلة من أن بعض الأفكار التى قد يشملها خطاب قبطى ما يعلم ضمنا أنها مرفوضة من غالبية المهتمين بالشأن العام، أو من الرأى العام. ولهذا أصبح الخطاب القبطى لغزا فى بعض الأحيان، ولكنه فى الحقيقة لغز على المتلقى من الخارج، وليس لغزا على المتابع من الداخل.

ونؤكد فى البداية سلبية ظاهرة تعدد الخطابات وتغيرها على حسب المتلقى، ولا ننفى دور المناخ العام فى التأثير على هذه الظاهرة. فإذا قلنا إن البعض يتبنى مطالب طائفية، فسنجد أنه غير قادر على إعلانها إلا من جماعات الأقباط فى المهجر، لأنه مطلب مرفوض من الأغلبية. وبالتالى فإن من يرى للدول الأجنبية دور فى حل المشكلة القبطية فلن يقول هذا، بل سيقول عكسه فى معظم الأحيان. ويبقى الخطاب القبطى فى المهجر - بوصفه خطابا غير متعدد، ومباشر المعنى والهدف. ولكن بعض ما يقال

من أقباط المهجر - أو بعضهم - يقال لنا من أقباط مصر. إنه لا يعبر إلا عن فئة قليلة.

ولقد وصلنا لمرحلة يستحيل معها تحديد الموقف السائد لدى الأقباط تحديدا عاما معلنا. وأصبحنا بذلك لا نستطيع رصد الخطابات المتنوعة للأقباط ومعرفة مدى حجمها وتأثيرها. فكيف نناقش الخطاب القبطى، بل نقول كيف يتجدد الخطاب القبطى؟ لهذا سنتناول بدائل الخطابات القبطية، ونرى فيها موقفا، وسنتناول المفردات المهمة والمؤثرة، والتى نرى أنها تحدد النتائج المستقبلية لمصير الجماعة المصرية، سواء كانت تعبر عن مجموعة كبيرة العدد أم لا، ولكنها فى النهاية تؤثر على صورة الأقباط، وتؤثر على وعيهم بذاتهم ووعى الآخرين بهم.

اختزال العام فى الخاص

نلاحظ فى العديد من المواقف أن الموقف القبطى انحصر فى القضايا التى تخص الأقباط، دون القضايا العامة التى تخص الجماعة المصرية ككل، والأمة العربية فى مجملها. وتلك فى تصورنا أول مشكلات الخطاب القبطى، لأنها حالة تؤدى لحصر الأقباط فى مشكلتهم، أيا كان حجم هذه المشكلة. ويلاحظ أن تمثيل الكنيسة للأقباط كان له تأثير فى هذا الشأن. فلا نتصور أن الكنيسة القبطية يمكن أن تطرح تصورا سياسيا عاما، فهى تطرح مشكلات الأقباط وتطالب بحلها. وبسبب تركز نشاط

http://kotob.has.it

الأقباط داخل الكنيسة، وتقلص نشاطهم العام، أصبح اهتمامهم مركزا فى القضايا التى تهتم بها الكنيسة.

يؤدى هذا إلى حصر الموقف السياسى السائد بين الأقباط فى القضايا الخاصة بهم، مما يؤثر على وعيهم العام بمشاريع التغيير والإصلاح السياسى. ويترتب على هذا أيضا عرض الخطاب القبطى لمشكلات الأقباط دون ربطها بالسياق العام المسبب لها أو المتوازى معها أو المصاحب لها. والحقيقة أن مشكلات أى جماعة فرعية من الجماعات المشكلة للجماعة المصرية سترتبط بالضرورة بأحوال الجماعة المصرية ككل، وسترتبط أيضا بمشكلات جماعات أخرى، أو بالأوضاع السياسية العامة. ولهذا أيضا نجد الخطاب القبطى يميل لوضع تصور عن الحلول المطلوبة للمشكلات القبطية دون ربطها بالحلول المطلوبة لحل مشكلات الجماعة المصرية عموما. ويترتب على ذلك فصل الخطاب القبطى للمشكلات التى تعترض حقوق الأقباط عن المشكلات التى ترتبط بفئات أو جماعات أخرى.

بهذا يكون الخطاب القبطى مستقلا ومنعزلا، ينادى بإصلاح أحوال القبط دون إصلاح أحوال الأمة، ويركز فى الدفاع عن حقوق الجماعة الخاصة، ولا يشترك فى الدفاع عن حقوق الآخرين. والحقيقة أن نظام الحقوق والواجبات داخل الجماعة المصرية يحتاج للعمل المشترك، ولخطاب يدافع عن كل الحقوق، وللجميع. كما أن الأقباط كجماعة

أصيلة فى مصر، تحتاج - ومن حقها - أن يكون الدفاع عن حقوقها همّا عاما. ولكن عليها أيضا أن تضع خطابها الخاص فى سياق الخطاب العام، وفى سياق الاهتمام بالشئون العامة. نقول بذلك، إن على الخطاب القبطى أن يخرج بالإطار الخاص إلى رحابة السياق العام، من حيث مضمونه، ومن حيث الجماعات المتفاعلة معه، والموجهة له.

الطائفية

من الأمور المهمة فى بعض الخطابات القبطية أنها أصبحت تميل للحل الطائفى. ويتمثل هذا الحل فى أمرين أساسيين. فمن ناحية نجد بعض الخطابات القبطية تؤدى إلى حصر النشاط القبطى فى داخل الجماعة القبطية، وداخل الكنيسة، ليصبح الأقباط بذلك جماعة منعزلة لها حياتها الخاصة، التى تمثل دوائر الانتماء والدفء الاجتماعى، وخارجها يكون مجال العمل وممارسة المهنة. وهذه أحد تبعات حصر دائرة الاهتمام فى الشأن الخاص، وهى أيضا أحد نتائج حصر النشاط القبطى داخل الكنيسة فقط، رغم تنوع وتعدد مجالات النشاط العام بين الاجتماعى والسياسى والثقافى والرياضى والفنى. وربما نجد المنتمين للكنيسة أو المتدينين على وجه الخصوص أقل نشاطا خارج الكنيسة. ورغم أن التدين لا يتعارض مع النشاط والعمل العام، إلا أن حالة التقوقع الحادثة لدى بعض الأقباط جعلت العام يتضاءل لحدود الخاص.

http://kotob.has.it

ومن الناحية الأخرى نجد بعض الرؤى التى تميل لفكرة التمثيل الطائفى للأقباط فى المجال السياسى، حيث يكون لهم حصة سياسية معينة تحمى وجودهم السياسى حسب هذه الرؤية. ويمكن أن نفهم لماذا تتوجه معظم الخطابات القبطية للدولة، فهى مالكة السلطة والمتفردة بها، وعليها أن تجد حلا للتواجد القبطى السياسى. وربما لا يطالب البعض بنظام النسب، لكنه يقترب منه عندما يرى أهمية الحفاظ على حد أدنى من الوجود السياسى للأقباط. والمشكلة هنا أن السياسة تمارس فى مجالها، ولا يمكن أن تكون مطلبا يقدم من الكنيسة للدولة. والتواجد القبطى فى المجال السياسى مسئولية رجال السياسة الأقباط، ويمارس من خلال دورهم السياسى، ومن خلال دورهم القيادى للأقباط، وتأثيرهم فى الشئون القبطية الخاصة. وكل هذا لا يحدث الآن بعد أن غابت القيادات القبطية عن ساحة العمل الأهلى والعمل السياسى، لحد كبير.

خلاصة القول، إن الحل الطائفى الذى يطل علينا يحصر وجود الأقباط فى جماعة فرعية منعزلة، تمثلها الكنيسة، وتنشط داخل مؤسساتها الكنسية، وتمثل داخل السياق العام من خلال قواعد للتمثيل النسبى. والحقيقة أن الدور التاريخى للأقباط أكبر من هذا بكثير، وهذا الحل الطائفى ينتقص من الجماعة القبطية، ويؤثر سلبا على تفاعلها مع أمتها. وإذا رأى البعض أن الوضع الطائفى يحمى حقوق الأقباط، فعليه

أن يعرف أنه يؤثر على موضعهم ودورهم، والحقوق تتحقق من الانتماء والالتزام بالواجبات العامة، وما نريده للأقباط هو دورهم وتأثيرهم فى معارك الأمة ومشاريع نهضتها. وهو ما يحققه الخطاب الذى يجعل واجبات الأقباط تواكب حقوقهم، وموقفهم من القضايا الخاصة يرتبط بموقفهم من القضايا العامة.

خطاب الهوية

عندما نتكلم عن خطاب الاندماج القبطى الذى ندعو له، سيكون علينا مواجهة التباس الهوية فى المسألة القبطية. ونعلم مدى حساسية تلك النقطة، وأن الضمنى فيها أكثر من المعلن، ولكن هذا لا يمنع أن نطرح بدائلها المؤثرة، أيا كان نصيب كل بديل من الشعبية بين الأقباط. وخطاب الهوية الأول، ونراه الأكثر تطرفا، يرى أن الأقباط هم المصريون، والمسلمين هم العرب، ويرى بالتالى أن الحضارة المصرية هى الحضارة القبطية والتى لا ينتمى لها إلا الأقباط، أما الحضارة العربية فهى الحضارة الإسلامية، والتى ينتمى لها المسلمون، وهم الذين جاءوا مع الغزو العربى لمصر. وتلك الرؤية فى الواقع لا تقدم تفسيرا للتاريخ الذى نعرفه، وفى الوقت نفسه تقدم المشكلة القبطية فى صورة لا تقبل الحل. فهى تجعل من الأقباط أمة مستقلة، لا تربطها الحضارة بمحيطها المصرى أو العربى.

ونرى أن هذه الرؤية لا تعنى فى النهاية إلا محاولة الفصل بين الجماعة

http://kotob.has.it

القبطية وما حولها، وجعلها جماعة منفصلة عن كل المنطقة المحيطة بها. ونعلم بالطبع أنها القلة، وهنا نؤكد أنها قلة تتكلم عن دولة قبطية أو تتكلم عن تحرير مصر من الغازى العربى المسلم، وكلها كلمات لا تتعامل مع الواقع، وتنفصل عن المنطق والسياق العام. ولكن مشكلة القول بأن الأقباط هم المصريون، دون المسلمين، تؤدى فى الواقع إلى تأكيد الجماعة المنعزلة، والتى تحاول حماية نفسها من الثقافة المحيطة بها، ويترتب على ذلك الحل الطائفى، والتجمع داخل المؤسسة الكنسية، وتحول الشأن الخاص إلى الشأن الوحيد للجماعة القبطية. ويترتب على ذلك أيضا المطالبة بالتدخل الخارجى، بعد أن فصلت الجماعة نفسها عن خارجها، فأصبح التدخل الخارجى فى مواجهة الآخر المختلف حضاريا ودينيا وثقافيا، أى المختلف كليا.

ومن جانب آخر، يطرح البعض تصور أن الأقباط هم أصل الجماعة المصرية، وأن المسلمون هم من الأقباط أو من العرب الذين اندمجوا فى الجماعة المصرية. ويؤكد هذا الاتجاه على انتماء الأقباط والمسلمين فى مصر إلى الحضارة المصرية، ولكنه يؤكد على انفصال الحضارة المصرية عن الحضارة العربية أو الإسلامية. والحقيقة أن فريقا من المثقفين المصريين يردد هذه المقولات. والمشكلة فى هذا الطرح أن يكون طرحا قبطيا، أى طرحا يعبر عن جماعة تختلف فى عقيدتها الدينية. أما أن يطرح شعار المصرية فى مواجهة العربية والإسلامية كطرح سياسى،

فشأنه شأن كل الأطروحات السياسية التى يكون الحكم فيها لجمهور الأمة. نقصد من ذلك، إلا يكون تأمين وضع الأقباط بفصل مصر عن محيطها، وأن يكون تحقيق حقوق الأقباط بفصل المسلمين عن أمتهم. وكأن حق جماعة لا يتحقق إلا بنزع حق جماعة أخرى.

وعلينا أن نؤكد أن الخطاب الذى يؤكد على الانتماء المصرى لضرب الانتماء العربى والإسلامى هو فى الواقع ضد التاريخ والوضع الجغرافى، وضد الخريطة الحضارية للبشرية. فكل دولة من دول العالم تنتمى إلى مشترك جغرافى حضارى، أى تنتمى إلى منطقة جغرافية بينها ترابط مكانى وتاريخى وحضارى. ومصر فى القلب من العالمين العربى والإسلامى، ويربطها بأمتها الكبرى رباط التاريخ والجغرافية والحضارة، بل نقول أيضا: إن على أقباط مصر إدراك روابطهم بالمسيحيين العرب، وهى كروابطهم بكل العرب. وفى تصورى أننا ـ أقباط مصر ـ جذر للثقافة المصرية، وأحد أعمدة الحضارة العربية والإسلامية، وأعتقد أن لنا دورا مهما فى منطقتنا وداخل جماعتنا المصرية، وأمتنا العربية والإسلامية.

***

الأقباط وتكريس نموذج أهل الذمة

نتصور أن القرن العشرين كان موعدا لتجديد أسس الجماعة المصرية، وتجديد أسس الاندماج بين المسلمين والأقباط. ولكن جاء القرن الحادى

http://kotob.has.it

والعشرون، ولم يتحقق التجديد. ثم جاءت التحديات الخارجية الراهنة، والمتمثلة فى الاستعمار الحضارى الغربى، لتكون مناسبة أخرى مهمة لتجديد الموقف الموحد للجماعة المصرية وللأمة العربية والإسلامية. لذا نرى أهمية تجديد الخطاب القبطى، وإعادة النظر فى الملف القبطى بما يناسب المرحلة التاريخية الراهنة، التى نرى أنها مناسبة فارقة فى العلاقات بين الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، وللجماعات القطرية المشكِّلة للأمة العربية، وبالتالى المشكِّلة للأمة الإسلامية. نقصد من هذا أننا أمام مرحلة تاريخية تؤسس لما بعدها، وتمثل فرصة تاريخية لتحديد أسس التعايش، والنضال المشترك لكل مكونات أمتنا، وبالتالى تمثل فرصة تاريخية لتأسيس مرحلة تاريخية جديدة لنهضتنا الحضارية.

انتهاء مرحلة أهل الذمة

نرى اختصارا، أن أهل الذمة تعنى جماعة من الأمة تختلف فى عقيدتها، وتكون ذمتها فى يد الحاكم المسلم، عليه أن يحفظ مصالحها ويحمى عقيدتها، ويصون حقها فى ممارسة الشعائر الدينية. وارتبط هذا الوضع بالفترات التالية للفتح العربى، كما ارتبط بعدم اشتراك الجماعات الدينية غير المسلمة فى حروب الفتح العربى الإسلامى، وعدم اشتراكها فى ما اعتبر حروبا للدفاع عن الإسلام. ولقد أكدت الوقائع التاريخية انتهاء عهد الذمة باندماج جميع الجماعات معا فى النضال ضد الحملات

الصليبية، وضد الاستعمار الحديث، وكذلك فى اندماج الكل فى صنع الحضارة الإسلامية، ولا ننسى الإسهام المسيحى العربى فى الشعر والنثر والعلوم واللغة وغيرها. وبهذا أصبحت العلاقات بين جماعات الأمة تتجاوز عهد الذمة، وتدخل بنا فى عهد الترابط العضوى، حيث أصبح الجميع أعضاء فى أمة واحدة، وارتبطت الجماعات المشكِّلة للجماعة المصرية، وللأمة العربية الإسلامية بروابط عضوية.

لهذا نرى تجديد رؤيتنا للملف القبطى من هذه الزاوية، ونعلم بالطبع أن الأقباط يرفضون فكرة أهل الذمة، ولكننا نحتاج لمواقف قبطية تؤكد على دور الأقباط كجماعة عضوية، وتنفى دورهم كجماعة على الحاكم حمايتها. وهذا يتطلب دورا قبطيا مؤثرا فى معارك الداخل والخارج، أى معارك الإصلاح والتغيير الداخلى، ومعارك مواجهة الهجمة الاستعمارية الحضارية الخارجية. والتاريخ يعرفنا بأن أوضاع أى جماعة تتحدد من خلال دورها، ومن خلال التعايش داخل انتمائها الأكبر، والنضال المشترك مع أبناء أمتها. فلا يجب علينا من ناحية أن نرفض فكرة أهل الذمة، ثم من ناحية أخرى نتصرف بطريقة تجعل الجماعة القبطية محصورة فى اهتماماتها، ونحاول تحقيق الحماية لوضعها. فصيانة حقوق الجماعة الفرعية وحمايتها من قبل الحاكم أو الدولة، مع انعزالها وبُعدها عن قضايا المصير المشترك يجعلها أهل ذمة، وإن نادت بغير ذلك. أما الاندماج العضوى للجماعة الفرعية فى معارك الأمة هو الذى يؤسس العضوية الكاملة.

http://kotob.has.it

والمرحلة التاريخية الراهنة - بما تشمله من عدوان خارجي يستهدف قيم الأمة، وتقاليدها وعاداتها، ويستهدف المسيحي مثل المسلم، وما تشمله من حالة تراجع حضاري واحتياج شديد للتغيير والنهضة - تمثل فرصة تاريخية لتأسيس العضوية الكاملة لكل جماعات الأمة، من خلال النضال والبناء المشترك، لتأسيس مرحلة حضارية جديدة. وسيتأتى ذلك من خلال خطاب قبطي يطرح تصورات لمستقبل الأمة، ويشارك تصورات الآخرين، ويتوزع بين تيارات الأمة، ويعتبر ترتيب أوضاعه الخاصة جزءا لا يتجزأ من ترتيب أوضاع الأمة كلها. وهو ما يتطلب تأكيدا عمليا إيجابيا على انتماء الأقباط للحضارة العربية الإسلامية، والتي تمثل امتدادا للحضارة المصرية الفرعونية والقبطية، والتي تقوم على القيم الأساسية التي تنظم حياة المسلم والمسيحي في حياتنا الراهنة.

ونريد هنا التأكيد على الارتباط العضوي بالانتماء لحضارة واحدة، فكل الدعاوى التي تحاول فصل الأقباط عن الحضارة العربية الإسلامية تفصلهم أيضا عن المعارك الراهنة، وتعيدهم من حيث لا تريد إلى أوضاع أهل الذمة، القائمة على فكرة حماية جماعة مختلفة، اندماجها منقوص، وعضويتها غير كاملة. ولا نعني بهذا أنه ليس من حق الأقباط أن تكون لهم خصوصياتهم عن المسلمين، فكونهم جماعة فرعية يعني أنها تتميز بقدر من الخصوصيات، ولكنها تندمج بأقدار مع أمتها. وكلما أدرك الأقباط توحدهم الحضاري مع العرب والمسلمين، أدى ذلك إلى تحقيق الاندماج العملي، والمحقق للعضوية الكاملة.

طرق علاج الفرقة

بهذه الرؤية يمكن أن نتناول سبل حل المشكلات التى يواجهها الأقباط ـ أو غيرهم من شرائح الأمة ـ بنظرة مختلفة. فالجماعة العضوية تؤكد حقوقها من خلال تأدية واجباتها، ويكون لها دورها فى كل معارك العدل وترتيب الحقوق للجميع. وبهذا يتم تداول المشكلات القبطية بوصفها شأنا عاما يخص الأمة، وليست شأنا يخص الأقباط فى مواجهة السلطة، أو يخص الأقباط وحدهم وبمعزل عن قضايا الأمة الأخرى. وبالطبع يعنى هذا عدم جواز تدويل المشكلة القبطية، فالتدويل ينفى العضوية الكاملة للأقباط فى أمتهم، بل يؤكد على انفصال الجماعة عن أمتها لدرجة تجعلها تلجأ للحماية من السلطة أو من الخارج.

يؤدى هذا بالضرورة إلى رؤية حل المشكلات القبطية بنفس المنطق الذى يتم به تناول المشكلات العامة. فعندما يطالب البعض بالتدخل الأجنبى، نفهم من هذا أنه يطالب بالتدخل من فى المساحة المحيطة بالجماعة، ولكن الجماعة العضوية تعرف أن التدخل من خارجها يعنى التدخل فى شئونها، فلا يوجد حدود بين الجماعة العضوية والجماعات المشكِّلة لانتمائها العام. وبنفس المعنى وعندما يطالب بعض الأقباط بالحل العلمانى، ونفهم منه المطالبة بعلمنة الدولة والنظام السياسى، مع احتفاظ الأقباط بتدينهم وكنيستهم، فإن ذلك يعنى النظر للأقباط كجماعة منفصلة تطالب بتغيير خارجها بأسلوب يختلف عن تأسيسها

http://kotob.has.it

لوضعها الخاص. ولهذا يمكنا أن نفهم موقف القبطى المنتمى للنخبة العلمانية، والذى يؤمن بعلمنة الحياة المصرية كلها، بما فيها الشأن الدينى المسيحى والإسلامى، وهو بهذا ينادى بالتحديث طبقا للمشروع الغربى، ويتسق مع نفسه ومع المسلمين المنتمين لنفس هذا المشروع. ولكن فكرة علمنة الدولة المصرية، وما لذلك من تأثير على مجمل الوضع الإسلامى، وعلى دور الإسلام فى حياة المسلمين، مع التأكيد على تدين الجماعة القبطية، هو مرة أخرى نوع من الانفصال، ونقض لعهد العضوية الكاملة.

ونقصد من هذا أن العضوية الكاملة للجماعة القبطية، والتى تتأسس عليها الواجبات والحقوق تؤدى إلى تصور متكامل لمصير الأمة، والجماعة جزء منه، وتؤدى أيضا إلى توزع الأقباط على مختلف الأنشطة العامة، ومختلف التيارات السياسية. وفى كل الحالات تتوحد رؤية القبطى لأمته ورؤيته لجماعته فى الأسس والتوجه السياسى. وبهذا نتصور أن تكون أغلبية الأقباط سياسيا مع أغلبية المسلمين، وتكون أقلية الأقباط مع أقلية المسلمين سياسيا. أو على الأقل لا نتصور أن تكون أغلبية الأقباط مع أقلية المسلمين، وأقليتهم مع أغلبية المسلمين سياسيا. فالاندماج والعضوية الكاملة، وتأسيس أوضاع الأمة والجماعة - أى الانتماء الفرعى والانتماء العام - على نفس الأسس سيجعل الأغلبية فى اتجاه واحد، مسلميها ومسيحييها. أما الرؤية التى تفصل الأوضاع

الداخلية للجماعة القبطية عن الأوضاع الخارجية التى تخص الأمة فهى الرؤية التى ستجعل أغلبية الأقباط مع أقلية المسلمين سياسيا، فى معارك المستقبل والمصير.

وبهذه الصورة تكون القيم الحاكمة لعلاقات الأقباط داخل جماعتهم هى التى تحكم علاقتهم بالجماعة المصرية ككل. وتصبح قيم التعايش واحدة بين المسلمين أو بين الأقباط، أو بين المسلمين والأقباط. وبهذا يتأسس الوضع الحضارى المتماسك، والذى يحمى الأمة، ويصد العدوان الخارجى، ويؤسس لمشروع النهضة.

مشكلات الأقباط

بهذا يمكن أن ننظر لمشكلات الأقباط بنظرة جديدة، وهى فى جزء منها ترتبط بالدولة والسلطة الحاكمة، وخاصة مسألة بناء الكنائس. والحقيقة أن التدخل الإدارى المتعسف أضر كثيرا بشئون الأقباط الكنسية. ولهذا تحتاج الأمة كلها لمراجعة التدخل الإدارى فى الشئون الأهلية، ومنها الشئون الدينية، وتؤسس لوضع مشترك بين أبناء الأمة يطالب بحرية النشاط الدينى والأهلى. ويؤسس حرية الأمة على الحد من قدرة الدولة على التدخل الإدارى فى النشاط الأهلى والدينى.

أما الجانب الآخر من مشكلات الأقباط فيرتبط فى تصورنا بسيادة مناخ التعصب بين المصريين عموما. وبالطبع نؤكد أن تعصب الأكثر

http://kotob.has.it

عددا يؤثر سلبا على الأقل عددا، أما تعصب الأقل عددا فيكون قليل التأثير. وعلينا أن نعترف أن المشكلة الأساسية التى تواجه الأقباط هى تزايد حدة التعصب لديهم ولدى المسلمين، بما أصبح يؤدى إلى تعرض الأقباط لعدد من المشكلات. ومن الطبيعى أن نطالب بمواجهة ظاهرة التعصب، ونؤكد أن الحل الأنسب لها يتحقق من خلال التعايش المشترك والنضال المشترك، فالتعصب نتاج تكون وجهات نظر عن الآخر غير صحيحة، وتلك التصورات الخاطئة تنمو فى مناخ الانعزال، وتتأيد بحجم التباعد بين الجماعات. والتقارب والتعايش والعمل المشترك يقضى على التصورات الخاطئة، لتكتشف كل جماعة أو فئة أنها ليست على عداوة مع غيرها من مكونات الأمة، بل إن مصلحتها مع مصلحة الجميع. وبهذا يتأكد أن تأسيس العضوية الكاملة هو أيضا أساس مهم لمواجهة حالة الفُرقة والانعزال، ومواجهة التصورات الدافعة للتعصب.

وعلينا التأكيد على أن الاندماج والعضوية الكاملة تحارب كل أمراض الانعزال، وليس فقط التعصب، فهى تحارب مرضا مهما آخر وهو الرؤية الخاطئة للمشكلات. ونرى فى بعض الأحيان أن تغير أوضاع المشكلات التى يواجهها الأقباط لا يتبعه شعور مماثل له لدى الأقباط، بل أحيانا ما تتحسن أوضاع التعايش بين الأقباط والمسلمين، أو يتحسن موقف الدولة من مشكلات الأقباط، ونرى أن شعور الأقباط بمشكلاتهم يتزايد. والعزلة تؤدى إلى تزايد الشعور بعدم الأمان، وتوقع التعرض لمخاطر من قبل الآخرين، خاصة بالنسبة للجماعات الأقل عددا.

وأخيرا قد يرى البعض أن على الأكثرية من المسلمين مسئولية تأسيس العضوية الكاملة والنضال المشترك، لكن الواقع يؤكد أهمية أن تحدد كل فئة خطابها وموقفها، وعلى الكل مسئولية المبادرة، وللمبادر فى الكثير من الأحيان فضل التأسيس. وفى كل الأحيان نرى أن الظرف مناسب، ونعتقد أن ضياع الفرصة خطأ تاريخى، وأن التأسيس الغلط سيؤدى إلى إهدار فرص الحاضر، وترتيب أوضاع المستقبل.

* * *

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

المشهد الرابع
الحرية الدينية

لعل الأزمة أو الأزمات القبطية ـ أو التى تسمى طائفية ـ تدور فى النهاية حول الحرية الدينية، لهذا بات من الضرورى أن تتفق كل الجماعات والتيارات على المعنى الدقيق لممارسة الحرية الدينية للفرد والجماعة، وللأمة فى نهاية الأمر. وهو أمر بالغ الأهمية، لما فيه من تكريس لقواعد للعيش المشترك، حتى تكون الممارسة الدينية جزءا أصيلا من الدوافع المحققة لتماسك الأمة، ودافعا رئيسيا تجاه نهضة الأمة، وقاعدة صلبة لمواجهة التحديات والاعتداءات الخارجية.

لهذا أصبحت مسألة الحرية الدينية من القضايا الشائكة فى العالم العربى والإسلامى. فهناك جدل واسع حول مساحة هذه الحرية ونطاقها. وتتعدد المواقف بين قائل بأهمية أن تكون الحرية الدينية مطلقة، وآخر قد يرى عدم وجود حرية دينية على الإطلاق. وإذا عرفنا الحرية الدينية ـ بوصفها حرية القرار والموقف والرأى الدينى ـ سيكون علينا أن نتعامل مع هذه القضية فى ضوء النظام العام والقيم الأساسية للأمة. ففى البداية علينا أن نؤكد أن الحريات والحقوق والواجبات تنبع من النظام

http://kotob.has.it

الحضارى، وليست عالمية كما يروج الغرب، أو وكلاء المشروع الغربى فى بلادنا. فعبر التاريخ نجد تجارب بشرية حضارية تختلف فى قيمها الأساسية. ومشروع العولمة الراهن ليس إلا محاولة لفرض هيمنة القيم الغربية على العالم أجمع.

على هذا نرى أن قضية الحرية الدينية فى العالم العربى والإسلامى يجب أن تناقش من خلال حقيقة هامة، أن الحضارة العربية الإسلامية - بكل جذورها ومكوناتها - حضارة دينية وليست حضارة علمانية أو لا دينية. ومعنى هذا أن الدين هو المقدس الرئيسى فى الحضارة العربية الإسلامية. فى حين أن حضارات أخرى - كالحضارة الغربية مثلا، تقوم على مقدسات أخرى. ففى كل حضارة هناك نظام عام يحقق التجمع والنظام الاجتماعى والإنسانى. وعليه فإن التدين فى حضارتنا هو عماد القيم الأساسية المحققة للنظام العام. ويصبح الخروج على الدين هو خروج على النظام العام. وهذا الأمر ليس مجرد قاعدة فكرية أو فلسفية، بل هى قاعدة سلوكية واجتماعية فى المقام الأول. حيث إن الخروج على النظام العام يعنى خروجا على القيم المنظمة لحياة الناس، مما يشيع الفوضى بينهم. ونؤكد هنا أن انتظام حياة الناس لا يقوم فقط على القانون، بل يقوم على القيم والتقاليد والعرف الاجتماعى أيضا. وفى الحضارة العربية الإسلامية سنجد أن النظام العام يعتمد على القيم الاجتماعية قبل القانون. فى حين أن فى الحضارات المادية - مثل الحضارة الغربية - يكون دور القانون والدولة هو الأساسى فى تحقيق النظام العام.

ولذلك نرى أن الخروج على الدين فى البلاد العربية والإسلامية مثل الخروج على الدولة فى النظام والحضارة الغربية. من هنا نرى أن قضية الحرية الدينية يجب أن تناقش فى ظل مفهوم الحفاظ على النظام العام. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود مساحة للحرية الدينية فى الثقافة العربية أو الإسلامية؛ بل يعنى أن نطاق الحرية الدينية فى الحضارة العربية يختلف عن نطاقها وحدودها فى الحضارات الأخرى، ومنها الحضارة الغربية. بهذا نقول أن الحرية الدينية توجد فى نطاق لا يخل بالنظام العام، أى لا يتسبب فى إلحاق الضرر بالقيم الأساسية التى يقوم عليها التجمع الإنسانى فى حضارتنا. وبجانب هذا، سنجد فى كل حضارة هناك مقدسات تحمى من الهجوم والتعدى الذى يمكن أن نعرفه بأنه نوع من السب أو القذف. نقصد من هذا مثلا أن فى الحضارة الغربية مثلا، يسمح بالتعدى على الرموز الدينية، ولا يسمح بالتعدى على رموز الدولة كالعَلَم مثلا، وهو ما يؤكد مرة أخرى أهمية وجود نظام عام وقيم عليا ومقدسة متفق عليها بين الناس، مما يحقق تنظيم الحياة.

أردنا بذلك الوصول إلى بعض القواعد الهامة التى يمكن من خلالها أن نحدد نطاق الحرية الفردية، فمن حق الفرد ممارسة حريته الدينية، دون التعدى على حقوق الأمة. وحقوق الأمة تتمثل فى تحديدها لنظامها العام وقيمها ومقدساتها. وعندما نتكلم عن أول مساحة للحرية الدينية سنجد أنها تتمثل فى الإيمان والتدين نفسه. فكل فرد من حقه أن يقرر إيمانه من عدمه. فالتدين اختيار حر، وإذا أصبح نوعا من الإجبار فلن يكون إيمانا

http://kotob.has.it

أو تدينا. ولهذا يكون التدين شأنا فرديا خاصا، يمارس فيه الفرد حريته الدينية. وعليه أيضا يكون انتقال الفرد من دين لآخر هو ممارسة لحرية فردية، لا يجوز منعها، لأن المنع يعنى إجبار الفرد على دين ما. ومرة أخرى، نؤكد أن الإجبار يتعارض مع معنى التدين والإيمان.

وهنا نسأل أنفسنا، هل القرار الفردى بالتدين أو الكفر، أو القرار الفردى بالانتقال من دين لآخر يؤثر على النظام العام؟ سنجد أن الجواب بالنفى. فالقرار الفردى هنا يخص فردا بعينه، ولا يؤثر على النظام العام. وهكذا نحمى حقوق الأمة، وحرية الفرد. ولكن الأمر يختلف عندما يقوم الفرد الذى اختار الكفر بدعوة الناس للخروج على الدين، أى دعوتهم للكفر. فهذا الفعل يعد خروجا على النظام العام، من شأنه أن يضر بتماسك الأمة، لأنه محاولة لهدم قيمة أساسية للأمة. ونقصد هنا الدعوة للكفر، أو الهجوم على الدين والعقائد والرسل، والتى كلها تماثل ما يعرف قانونا بالخروج على النظام العام، والحض على الخروج على الدولة. ففى ثقافتنا التى تقوم على التدين تكون حماية الدين أولى من حماية الدولة. وأيضا سنجد فى هذه المساحة الكثير من الممارسات، التى تعد سبا وقذفا للأنبياء والرسل، وهو أمر لا يجوز تجاه الإنسان العادى أو الشخصية العامة، فما بالنا بالأنبياء والرسل.

وهنا نؤكد على أمر هام، حيث علينا أن نطبق هذه القاعدة على كل عقائد الأمة، فلا يجوز أن يتعرض الإسلام للتعدى والخروج عليه،

وكذلك المسيحية. فالمسيحية عقيدة قطاع فى هذه الأمة. وحماية العقيدة المسيحية من التعدى عليها جزء لا يتجزأ من حماية العقيدة الإسلامية، لأن الخروج على الدين والتدين يؤدى فى النهاية إلى الخروج على منظومة التدين التى تتأسس عليها بنية الأمة. لهذا نرى أن حماية عقائد الأمة مهمة الجميع، وأن مواجهة كل أشكال التعدى على العقائد مهمة الجميع أيضا. فمن يحمى عقيدته ضد أى تعد يجب عليه أن يقف ضد أى تعد على عقائد الآخرين. وهنا تقع على الأغلبية المسئولية الأولى، نظرا لما لها من تأثير. حيث يكون عليها دور أساسى فى حماية عقائد الجماعات الأقل عددا. وهى فى هذا لا تحمى عقائدهم فقط، بل تحمى قيم التدين عموما.

بهذا المعنى يمكن أن نتناول القضية الشائكة، والخاصة بتحول المسيحى للإسلام، أو تحول المسلم للمسيحية. وإيمانا بأن التدين فى حد ذاته لا يصح إلا إذا كان قرارا حرا، لذلك يكون هذا التحول ممارسة للحرية الفردية التى لا تمس حقوق الأمة، ولا تمس النظام العام. وعليه يجب أن يُمكَّن الفرد من هذا التحول، ويجب أن يُمكَّن من تسجيل تحوله، لما لذلك من أهمية فى ترتيب الأوضاع القانونية، وأى منع للفرد من التحول يعد خرقا لحريته الفردية التى لم تتجاوز حقوق الأمة، وفى نفس الوقت يعد إكراها له للبقاء على عقيدة أراد الخروج منها، وهنا لن يصح إيمانه أصلا.

من جانب آخر، علينا أن نعالج مشكلة ردود الفعل الاجتماعية الناتجة من هذا التحول، ففى الواقع سنجد أن التحول من دين لآخر مرفوض

http://kotob.has.it

اجتماعيا، وكذلك سنجد له آثارًا اجتماعية بالغة، خاصة فى ما يخص الأسرة التى ينتمى لها هذا الشخص. وهنا يمارس ضغط اجتماعى هائل على الفرد إذا عرف أنه يريد التحول من دينه إلى دين آخر. وهذه القضية بالغة التعقيد، لأنه يجب صيانة حرية الفرد، ولكن ممارسته لهذه الحرية تلحق ضررا بأسرته. ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نؤكد على أهمية أن يراعى الشخص الحد من تأثير قراره على أسرته، ويتعامل بكل الحرص لحماية الكيان الاجتماعى الذى انتمى له، على أساس قاعدة أن حرية الفرد تمارس بحيث لا يضر الآخرين.

لكن الأمر قد لا يقف عند هذا الحد، ويصل الأمر بأن الشخص الذى تحول عن دينه الأول يحاول أن يدعو الآخرين للخروج على دينهم، والتحول مثله. وهنا تختلف القضية تماما، وتصبح دعوة للخروج على النظام العام. خاصة وأن هذا الأمر يحدث من خلال خطاب يهاجم العقيدة الأولى للشخص لصالح العقيدة الثانية. وهو بهذا يتعدى على حقوق الأمة التى تقوم على الحفاظ على العقائد الدينية. ويسرى هذا الأمر بالنسبة للمسلم المتحول للمسيحية، والمسيحى المتحول للإسلام، لأن كليهما إذا دعا أبناء دينه الأول فسنجد أن دعوته تقوم على نقد دينه الأول لصالح الثانى، وكذلك ستقوم دعوته على محاولة إقناع أبناء عقيدته الأولى بأنهم على خطأ وأن عقيدتهم خطأ. والأمر يتحول فى النهاية - وهو ما حدث مرات عدة - إلى هجوم وسب وقذف لا يقبل فى

حق الأفراد، ولا يقبل تجاه الدولة والنظام العام الدستورى والقانونى، فما بالك وهو يوجه إلى عقيدة دينية، وإلى الرسل والأنبياء.

والحقيقة أن هذا الأمر قد يحدث أيضا من المنتمين لدين دون أن يكونوا قد تحولوا من دين آخر. ففى بعض الممارسات المتعلقة بالدعوة لدى المسلمين، والكرازة - أو التبشير لدى المسيحيين - نجد أن الخطاب الدينى يقوم على الهجوم على العقائد الأخرى، كنوع من الدعوة لعقيدة الشخص. ونرى هنا أن هذا الخطاب ليس خطابا دينيا، وفيه تعد على قيم الأمة وحقوقها. فالأمة التى تقوم على التدين والإيمان لا تقبل التعدى على أى عقيدة دينية سواء كانت عقيدة الأكثرية، أو عقيدة فئة أقل عددا. وكل ما حدث من هجوم على المسيحية، أو هجوم على الإسلام - تحت مسميات الدعوة والتبشير - نراه فعلا ضارا بالأمة وتماسكها، وضارا بالقيم الدينية. فالخطاب الدينى يتسم - بحكم قيمه - بالسمو والرقى، ولا يجوز فيه تحقير عقائد الآخرين. كذلك لا يجوز ممارسة الإغراء أو الإغواء أو الإكراه لتغيير عقيدة شخص ما، فالتحول الناتج عن هذه الممارسات لا يكون إيمانا أو تدينا. ولا يصح من أبناء أى دين ممارسة هذه الأساليب لتحويل شخص إلى دينهم. كذلك فإن تغيير الدين كوسيلة لحل مشكلات الأحوال الشخصية خاصة بالنسبة للمسيحيين - يجعل التحول لدين آخر وسيلة، وليس عن إيمان. وهنا يكون على المؤسسة المسيحية أن تضع أسلوبا مناسبا لحل مشكلات الأحوال

http://kotob.has.it

الشخصية. فلا يفيد الإسلام أن يتحول له شخص للحصول على الطلاق مثلا، وهو فى الواقع ما زال مسيحيا.

وهذا الموضوع ينقلنا إلى مسألة الدعوة والتبشير. فالإسلام دين أممى موجه للعالم أجمع، لذلك قام على الدعوة. والمسيحية دين أممى موجه للعالم أجمع، لذلك قامت على التبشير. والحق أننا لا يمكن أن نطالب أى طرف بعدم الدعوة لعقيدته، لأن ذلك يتعارض مع التكليف والوصية التى جاءت فى العقيدة الإسلامية والمسيحية. وهنا نعود مرة أخرى للمبدأ الأساسى، فلأن النظام العام للأمة يقوم على الدين بوصفه القيمة المركزية، لذلك يكون علينا أن نمكّن كل فرد أو جماعة من ممارسة دينه، بما فى ذلك الجانب الدعوى. وهنا نؤكد مرة أخرى أن الخطاب الدعوى أو التبشيرى المعلن والعام - والذى يلتزم بقواعد الخطاب الدينى، والذى يقدم عقيدته ولا يمس عقائد الآخرين، والذى بات متاحا للجميع، أو يمكن أن يكون متاحا للجميع - هو الممارسة الدعوية أو التبشيرية التى لا تلحق الضرر بالأمة، ولا تعد تعديا على نظامها العام.

والحقيقة أن المؤمن مكلف بإيصال الرسالة الدينية للكافة، أى عليه أن يبلغ الآخرين بالعقيدة والرسالة التى آمن بها، ولا يمنعها عن أحد. وهذا أمر يختلف عن مسألة محاولة إخراج جماعة ما من دينها إلى الدين الآخر، كأن يريد المسلم تحويل كل المسيحيين للإسلام، أو يريد المسيحى تحويل كل المسلمين للمسيحية. وهنا عندما نصل لوجود عمل منظم

الخاتمة

المسألة القبطية اليوم تأخذ بعدا جديدا، فهى لم تعد قضية مشكلات منها الجماعة القبطية وتريد لها حلا، بل إن الأمر وصل لمرحلة تأسيس جديد تحتاج من الجماعة القبطية أن تعلن عن مواقفها قبل أن تروى المشكلات التى تعانى منها . ونرى بسبب مرحلة التغير التى نمر بها، أن موقف أو مواقف الجماعة القبطية يمكن أن تشكل تاريخا جديدا للعلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر، بل يمكن أن تكون نموذجا للعلاقات التى يجب أن تربط كل الجماعات المشكِّلة للأمة العربية والإسلامية .

اليوم لا يمكننا أن نرى الأقباط كجماعة تعانى من مشكلات؛ لأن المراحل الانتقالية هى مراحل تغير تؤسس لما بعدها، وليست مجرد استمرار لما كان قبلها . لهذا لم يعد الموقف القبطى فى تصورنا رد فعل فقط، بل هو فعل، مهما تأثر بما كان قبله . وهو فعل لأنه يحدد الطريق الذى تسير فيه الجماعة القبطية، ويحدد علاقتها بأمتها .

نخلص من هذا أننا أمام مرحلة جديدة لن يحكمها فقط موقف جماعات الأكثرية، بل سيحكمها أولا موقف كل جماعة من جماعات الأمة، أيّا كان عددها . ففى المراحل المصيرية تصنع الجماعات والتيارات مستقبلها؛ لأن أى موقف فى اللحظات الحاسمة يحدد المبدأ الذى تلتزم به الجماعة أو التيار، والذى تلزم به، والذى تحاسب عليه . واليوم أصبح على الأقباط لا حل مشكلاتهم، بل المشاركة فى صنع مستقبلهم ومستقبل أمتهم .

ومخطط، وله هدف يتجاوز إعلان الرسالة، إلى أهمية أن يقبلها الآخر، سنجد أن الممارسة تخرج عن إطارها الصحيح، وتتحول للهجوم، وكأنها معركة، ومرة أخرى نعرِّض وحدة الأمة وتماسكها للخطر، كما نتعدى على حقوقها ونظامها العام.

يبقى من مجال الحرية الدينية شق يتعلق بالرأى الدينى أو الفكر الدينى. ونتصور هنا أن كل اجتهاد فى الفكر الدينى يجب أن يجد مجاله، فحرية الرأى الدينى يجب أن تصان، لأنها لا تتعدى على حقوق الأمة. فالرأى يواجه بالرأى، وجمهور الأمة هو الحكَم النهائى الذى يحدد الفكر المقبول، وذلك المرفوض. ولكن الاجتهاد الدينى، والذى ظهر فى السنوات الماضية، والذى يقدم رأيا تحت عنوان دينى، ويكون محتواه التشكيك فى الدين والنصوص الدينية، يعود بنا لقضية الدعوة للكفر أو الطعن فى صحة النص الدينى، وهى تعد على حقوق الأمة.

وفى النهاية علينا أن نراعى حرية الفرد، فى إطار حقوق الأمة، بوصفه المعيار الذى نحتكم له. واضعين فى الاعتبار أن الدين هو الرباط المقدس للأمة، وهو الوازع الأساسى لنضالها، والمحرك الأول لنهضتها. فلا نجعل منه قيدا يعرقل النهضة، ولا نحاول التعدى عليه فتضيع كل فرص النهضة، بل تضيع هوية الأمة، ووجودها التاريخى.

***

http://kotob.has.it

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	٥
المشهد الأول: دلالات المشروع السياسى	٩
المشهد الثانى: هل صادرت الكنيسة الملف القبطى؟	٤٥
المشهد الثالث: تجديد الجماعة القبطية	٧٧
المشهد الرابع: الحرية الدينية	١٠١
الخاتمة	١١٠

http://kotob.has.it

رقم الإيداع ١١١٣١ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N - 977-09-1293-X

http://kotob.has.it

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الاديان

The Guided Islamic Library for Comparative Religion

http://kotob.has.it

مكتبة إسلامية مختصة بكتب الاستشراق والتنصير ومقارنة الاديان.

PDF books about Islam, Christianity, Judaism, Orientalism & Comparative Religion.

لاتنسونا من صالح الدعاء

Make Du’a for us.